الأمم المتحدة

A/63/PV.54

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٥٤**

الثلاثاء، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سالغيرو (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ٩ و ١١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/63/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

السيد المنصور (البحرين): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على طريقتكم في تسيير أعمال المناقشة العامة في الجمعية العامة. ونتوجه بالشكر إلى السفير خورخي أوربينا، المندوب الدائم لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على استعراضه الشامل للتقرير السنوي لمجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/63/2.

كما أنها مناسبة هامة لمناقشة البندين ٩ و ١١١ من جدول الأعمال المتعلقين بالتقرير السنوي لمجلس الأمن، ومسألة التمثيل العاجل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل المتصلة به. فهذان البندان يحظيان باهتمام خاص من جميع أعضاء الأمم المتحدة نظرا لارتباطهما الوثيق.

وكما أشرنا في السنوات السابقة، فإن التقرير السنوي لمجلس الأمن يتضمن استعراضا شاملا لأنشطة المجلس والقضايا التي ناقشها خلال سنة كاملة وعدد الجلسات التي عقدها، سواء كانت علنية أو مشاورات بكامل هيئته، بالإضافة إلى القرارات التي اعتمدها. لكن التقرير أغفل، على غرار ما كان يجري في السنوات الماضية، الجانب التحليلي لأعمال المجلس والقضايا التي لم يستطع المجلس تحقيق تقدم فيها، كقضية فلسطين مثلا، ما يجعل من الضروري معرفة أسباب الفشل في الوصول إلى حلول لهذه القضايا لكي تتسنى معرفة أسباب إخفاق المجلس في حلها. وسيكون، بلا شك، فائدة للجميع لمعرفة ودراسة هذه الأسباب حتى نعمل جميعا – فيما يتعلق بمساعدة المجلس – من أجل التوصل إلى حلول للقضايا المدرجة في جدول أعماله.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومناقشة هذين البندين تسهم، كما نرى، في تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، حتى يمكن لهذين الجهازين معا تحقيق وتعزيز قيم الأمم المتحدة ومبادئها بشكل أفضل.

لقد اعترف زعماء العالم، في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بأهمية إصلاح مجلس الأمن باعتباره عنصرا أساسيا في الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة. وأعربوا عن التزامهم بدعم إصلاح المجلس في أقرب وقت، بهدف جعله أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، ولمواصلة تحسين فعاليته ومشروعية قراراته. وللوصول إلى هذه الأهداف، أبدى زعماء العالم تأييدهم للجهود المبذولة لتعديل أساليب عمل مجلس الأمن بزيادة إشراك الدول غير الأعضاء في مناقشة القضايا المدرجة في جدول أعماله.

ومن هذا المنطلق، يجب علينا جميعا أن نعمل بنية حسنة بهدف تحقيق نتائج ملموسة تحظى بقدر واسع من الاتفاق، ويجب ألا يغيب عن بالنا أن إصلاح مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من تعزيز الأمم المتحدة وتحسين كفاءتها للتصدي للقضايا والأزمات التي تواجه العالم حاليا. ويشير التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى زيادة عدد القضايا المطروحة في جدول أعماله. ومع أن المجلس يقوم بدوره المتوخى منه، المناط به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإن كثرة القضايا المطروحة أمام المجلس تعرضه في نفس الوقت لضغط دائم أثناء الاضطلاع بمسؤولياته. وهذا من شأنه أن يضر في الكثير من الأحيان بعمق المناقشات وجودتها وفي عملية صنع القرار.

وفي ظل هذه الظروف، نرى أنه لا بد من توخي الحذر في مناقشة قضايا جديدة، وخصوصا القضايا التي لا تهدد الأمن والسلم الدوليين. ونؤكد من جديد على أهمية مراعاة اختصاصات أجهزة الأمم المتحدة التي حددها الميثاق وعزف عن تخويل مجلس الأمن مناقشة قضايا من اختصاصات أجهزة أخرى في الأمم المتحدة. فهذا التداخل في الاختصاصات في هذه المنظمة يقودنا إلى التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة، مما يعزز القدرة على التصدي لمختلف التحديات التي نواجهها حاليا. لذلك، فإننا نؤيد عقد اجتماعات دورية بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة التنسيق فيما بينهم حتى لا يكون ثمة تداخل في الاختصاصات.

إن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة به هي من المسائل ذات الأولوية بالنسبة لنا. وبالرغم من المحاولات الهادفة إلى التوصل لاتفاق حول مختلف القضايا المتصلة بهذه المسائل والتي يقوم بها الفريق العامل المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٤٨/٢٦، من الواضح أن كل الجهود لم تؤد إلى نتائج عملية.

لذا فإننا بحاجة إلى روح متفتحة وذهن متجدد يحفزاننا نحو العمل معا للوصول إلى اتفاق يرضي الجميع، وإلى تحديد العناصر التي يمكن الاتفاق حولها والتفاوض بشأنها، والتي يمكن أن تشكل أساسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ووفقا لما نقله تقرير الفريق العامل، A/AC.247/2008/Rev.2، عن التقرير المقدم من نواب الرئيس إلى رئيس الجمعية العامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، فما زال هناك اتفاق عام على أن مجلس الأمن يحتاج إلى إعادة التوازن إليه بدقة، إذ أنه لا يعكس في حالته الحالية الواقع الدولي السائد. ومن المهم توسيع المجلس وإصلاح طرائق عمله على حد سواء.

وعملية إصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون شاملة ومرتبطة بجميع المسائل المتعلقة بها. وضمن هذا الإطار، نؤيد

مبدأ توسيع مجلس الأمن وفقا لتمثيل جغرافي عادل وديمقراطي، بفئتيه الدائمة وغير الدائمة، على نحو يتيح لجميع البلدان أن تكون ممثلة فيه بشكل متساو، وأن يتم تصحيح مسألة التمثيل للجميع بصورة متوازنة تعكس الواقع الحالي للدول الأعضاء في منظمتنا. وفي هذا الصدد، من الأهمية تخصيص مقعد دائم للدول العربية يشغل بالتناوب فيما بينها، وفقا لما يتم العمل به في جامعة الدول العربية.

كما أنه يجب على أعضاء مجلس الأمن استنفاذ الجهود في اللجوء إلى أحكام الفصلين السادس والثامن من الميثاق لإيجاد السبل لتسوية النزاعات سلميا، ولا يجب اللجوء إلى استخدام الفصل السابع بشكل مفرط بل ينبغي استخدامه كآخر تبرير بعد استنفاذ الطرق السلمية، حيث لوحظ اللجوء إلى أحكام المادتين ٤١ و ٤٢ بسرعة في بعض الحالات بينما لم تستنفذ الخيارات السلمية المتاحة.

ومن المهم جدا الحد من استخدام حق النقض وإمكانية إبطاله داخل المجلس بالتصويت الإيجابي لعدد معين من الدول الأعضاء بما يتناسب مع حجم المجلس الموسع، وإمكانية إبطال هذا الحق بتصويت أغلبية الثلثين في الجمعية العامة.

كما نؤكد أهمية العمل على إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن وأنشطته ومراعاة الشفافية والانفتاح في أعماله، وضمان مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس وخاصة الدول المعنية في القضايا المنظورة.

إن مملكة البحرين تأمل بأن يكون إصلاح مجلس الأمن بشكل يتواكب مع التحديات التي تواجه عصرنا الحديث، وأن يكون توسيع المجلس بشكل أكثر تمثيلا يضمن لكافة الدول صغيرها وكبيرها أن تكون ممثلة فيه بشكل ديمقراطي، ونأمل في التوصل إلى حلول وسط يمكن تطبيقها حتى يشعر الجميع بأن مجلس الأمن يعبر عن تطلعاتهم وآمالهم.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في كل عام يتاح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة للتباحث معا في نتائج أعمال مجلس الأمن، كما تظهر في بيانه السنوي، الذي قدمه اليوم نيابة عن المجلس بأكمله رئيسه السيد خورخي أوربينا، الممثل الدائم لكوستاريكا. ولهذه المناقشة المتسمة بالشفافية أهمية بالغة.

ونود أن نشكر في هذا السياق وفد فييت نام، الذي أكمل المهمة الرئيسية لإعداد التقرير وتنظيمه. ونرى أن التقرير انعكاس عام وموضوعي لديناميات عمل المجلس على مدى العام الماضي. ويدل تعامل المجلس بالفعل مع المشاكل المعاصرة الهامة في حد ذاته، كما حدث في السنوات الماضية، على تقدير المجتمع الدولي وأعضاء المجلس أنفسهم لمبدأ شرعية قرارات المجلس الفريد وغير القابل للتغيير، وهو لب عملية تسوية المشاكل المرتبطة بالسلام والأمن الدوليين.

ونلاحظ في السنة المنتهية أيضا استمرار بعض التطورات الإيجابية في ممارسة أساليب عمل المجلس، بما في ذلك مزيد من الانفتاح الحكيم في أنشطته. وكما يتبين من الإحصائيات الواردة بالتقرير، طرأت زيادة في هذا الصدد مقارنة بالعام الماضي. ومن الضروري في أعمال المجلس الاحتفاظ بتوازن معقول بين الشفافية والفعالية، على أساس أن الغرض الرئيسي هو بناء قدرة المجلس على إنجاز الاختصاصات التي أسندها إليه الميثاق لصون السلام والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، تدعو روسيا بوصفها عضوا دائما في المجلس إلى زيادة الفعالية في أعماله، بطرق منها أن يكون المجلس أفضل تمثيلا. غير أن المحاولات في هذا السبيل لا يجب

أن تؤثر على فعالية المجلس. وتلك إحدى المسائل الرئيسية في نهجنا إزاء مسألة إصلاح المجلس.

وموقف روسيا في هذا الصدد معروف للجميع. فنحن نحبذ الإبقاء على تكوين مجلس الأمن المحدود، ولدينا اقتناع بأن إقحام أفكار للتعدي على امتيازات الأعضاء الدائمين الحاليين للمجلس، بما فيها مؤسسة حق النقض، من شأنه أن يحقق عكس المرجو منه.

ونؤيد أيضا تأييدا كاملا فكرة أن تضمن صيغة إصلاح المجلس أوسع قدر ممكن من تأييد أعضاء المنظمة، وعلى أي حال بأكثر من أغلبية ثلثي أصوات الجمعية العامة المطلوبة قانونا. وما زالت نماذج الإصلاح المقترحة لا تتمتع بالدعم الكامل في الأمم المتحدة. ولا مفر من أن تؤدي محاولة اكتساب التأييد لتلك الخطط بطرحها للتصويت إلى استقطاب الجمعية العامة. وحتى لو حصل أحد المشاريع على ثلثي الأصوات كما يشترط الميثاق، فلن يصبح المجلس أكثر مرجعية في نظر الأقلية غير الموافقة، التي ستشمل بالتأكيد بعض الدول ذات النفوذ. ولذلك فإن الأهمية التي يكتسبها المجلس الأكثر تمثيلا من الوجهة الرسمية سيلغيها تناقص التقدير له في الشؤون الدولية. ولن يكون ذلك مقبولا.

ونحن على استعداد لمواصلة العمل الشاق للجمع بين النُّهُج بغية انتقاء النموذج الأمثل لتكوين مجلس الأمن في المستقبل والنظر في أي خيار معقول لزيادة عدد أعضائه، بما في ذلك اتخاذ ما يطلق عليه القرار الانتقالي، إذا بُني على أوسع نطاق من الاتفاق داخل الأمم المتحدة.

وتتمثل مهمتنا المشتركة في إرساء الأساس لمزيد من تعزيز مرجعية وإمكانيات مجلس الأمن بوصفه الهيئة الرئيسية في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وهكذا فإن علينا جميعا مسؤولية كبيرة في كفالة ألا تؤدي بعض الخطوات الرامية لإصلاح المجلس دون دراسة كافية إلى استقطاب الدول الأعضاء وانقسامها، ومن ثم تؤدي إلى إضعاف الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدلا من تعزيزهما، مما يعقد الجهود المبذولة على مسارات الإصلاح الأخرى بالمنظمة.

وفي هذا السياق، نعلق أهمية كبرى على الأعمال التحضيرية للاتفاق على شكل وطرائق المفاوضات الحكومية الدولية القادمة، التي يتعين أن نكملها وفقا لنص وروح مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ الصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر، داخل إطار الفريق العامل المفتوح العضوية قبل الشروع في المحادثات. وقد اقترح عدد من الوفود في آخر اجتماع للفريق العامل إعداد خارطة طريق لعمله في الفترة السابقة على المفاوضات القادمة. ونرى أن تلك الفكرة جديرة بالتأييد.

ووفدنا مستعد للنظر في إجراء تبادل بنّاء آخر للآراء في نطاق الفريق العامل المفتوح العضوية مع جميع الوفود، خلال المهلة الباقية حتى بدء المفاوضات الحكومية الدولية.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشعر بالامتنان لرئيس الجمعية العامة لعقده هذه الجلسة للجمعية العامة، التي تتيح لنا مناقشة المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في كيفية جعل مجلس الأمن أكثر فاعلية وتمثيلا وديمقراطية. وبوصفي ممثلا لإحدى الدول الأعضاء المنتخبة في مجلس الأمن، أود أيضا أن أشكر السفير أوربينا والسفير لو لونغ منه وأن أثني عليهما للتقرير السنوي المقدم اليوم (A/63/2). وتعمل رئاسة المجلس على تحقيق مزيد من الانفتاح والشفافية، وهو هدف نؤيده تماما. ويقودني هذا إلى الجهد الكبير المبذول لتحسين أساليب العمل. وقد أشار الممثل الدائم لكوستاريكا في بيانه في الجلسة الثالثة والخمسين إلى أننا يجب أن ”نؤيد قضية الشفافية وإمكانية الوصول إلى المجلس والمساءلة“.

وأضيف إلى هذا تصحيح الاختلال في التوازن بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتشمل مجالات التحسن المزيد

من سبل الوصول إلى مجلس الأمن، وتحسين وزيادة انتظام البلاغات من المجلس إلى الجمعية العامة، والمزيد من المناقشات المواضيعية في الجمعية العامة، وزيادة التقارير السنوية المقدمة للجمعية العامة تفصيلا، والمزيد من تواتر وقوة الجلسات العامة، وإيجاد نظام لمنع التداخل وتأكيد الشفافية في الهيئات الفرعية.

وإذ نقرأ في التقرير المعروض علينا اليوم، نجد في جهود المجلس اليومية تزايد الاهتمام لمواجهة تهديدات السلم والأمن لمنع نشوب الصراعات والوساطة، وحماية المدنيين المتضمنة في ولاية عمليات حفظ السلام ومسألة حماية حقوق الإنسان بوصفها إسهاما في الأمن.

وسوف أركز في ملاحظاتي على تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/62/47)، وسأبدأ بالمسائل الإجرائية ثم انتقل بعد ذلك إلى المسائل الموضوعية.

إن إيطاليا ما فتئت تعمل منذ ثلاث سنوات، مع مجموعة كبيرة من البلدان، على النهوض بفكرة ”موحدون من أجل توافق الآراء“. ونحن نعتقد أن الإصلاح الذي ينطوي على تعديل الميثاق ويغير اتفاقات بشأن السلم والأمن ويعدل أو ينشئ هيئات رئيسية للأمم المتحدة لا يصبح واقعا قابلا للاستمرار إلا إذا كانت كل دولة عضو تشارك في الملكية. أهم إصلاح في تاريخ الأمم المتحدة هو ذلك الإصلاح الذي أقر بتوافق الآراء أو بأغلبية ساحقة. واسمحوا لي أن أقدم للجمعية العامة أمثلة قليلة، منها إنشاء مجلس حقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واللجنة المخصصة واللجنة التحضيرية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية والتمديد بلا نهاية لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وقصارى القول أن كل مبادرة دبلوماسية كبرى لإصلاح أطر مؤسسية قائمة كانت مسبوقة باتفاقات عامة لعقد مجموعات تحضيرية، على أساس فهم واضح مؤداه أن كل القرارات ذات الصلة ستتخذ بتوافق الآراء. وعليه، كيف يمكننا أن نتصور إعادة تشكيل مجلس الأمن، الهيئة العليا المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، بهذه الطريقة التي تجعله لا يراوح مكانه في خدمة محض حفنة من الدول الأعضاء؟

وفي بداية الدورة الحالية للجمعية العامة، دخلت عملية إصلاح مجلس الأمن مرحلة جديدة باعتماد المقرر ٥٥٧/٦٢، المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الذي وضع أهدافا وقاعدة إجرائية وترتيبا. إن مهمة الفريق العامل المفتوح باب العضوية في هذا المنعطف واضحة، ألا وهي التطرق فورا إلى الإطار والطرائق للتحضير للمفاوضات الحكومية الدولية وتيسيرها في الدورة غير الرسمية للجمعية العامة. ولكن تلك المفاوضات يجب التحضير لها بشكل عاجل في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي يتعين عليه أن يضع قواعد وإجراءات واضحة تضمن الإنصاف والمساواة. وهذا بدوره سيكفل إجراء مفاوضات حكومية دولية موضوعية ونزيهة، تتسم بالانفتاح، والشمولية والشفافية. وما نقترحه باختصار هو منهاج ديمقراطي للوصول إلى نتيجة ديمقراطية.

وإذ أنتقل الآن إلى المسائل الموضوعية، أرى أن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ومرفقاته، يقدم طائفة واسعة من المناظير المتنوعة بشأن العملية. وتوجد في المرفقات إشارة دائمة إلى ضرورة النظر في البعد الإقليمي لإصلاح مجلس الأمن، مثل ما ورد في الرسائل الموجهة من منظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة العربية وتقرير الميسرين. وقد أقر مجلس الأمن ذاته بأهمية ذلك البعد من خلال عقد جلسة بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. إن الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا تقدم أمثلة على المنظمات

الإقليمية المنخرطة في التعاون مع الأمم المتحدة. وقد اعتمدت الجمعية العامة للتو قرارا بشأن التعاون مع جامعة الدول العربية وتناقش حاليا قرارا بشأن التعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي.

هكذا هو عالم العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وذلك الواقع يجب أن يتجسد بصورة ملائمة في توازن مجلس الأمن. فالمقاعد الإقليمية، على سبيل المثال، ستكفل تمثيلا أفضل لمصالح وملكية البلدان النامية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الصغيرة الأخرى وجميع تلك الدول الناقصة التمثيل. وهي أيضا الأغلبية نفسها التي أشار إليها الممثل الدائم للرأس الأخضر يوم أمس في الفريق العامل المفتوح باب العضوية حينما تكلم بوضوح ضد غطرسة القلة. ونحن نعي الآن تعقيد العملية. ومع ذلك، فإن اعتماد إصلاح المجلس بدون تناول مسألة التمثيل الإقليمي سوف يعني تفويت فرصة ذهبية تاريخية.

إن بعض البلدان تقترح مجرد زيادة في عدد المقاعد الدائمة وفقا لبديل أو لآخر. فهل نعتقد أن مثل ذلك الإصلاح سيجعل المجلس أكثر تمثيلا وفعالية حقا؟ إنني أرى أن الإصلاح الذي يتمحور حول المقاعد الوطنية الدائمة سيكون أكثر إثارة للانقسام بين الأعضاء وسيؤدي إلى منافسات وطنية.

إن كل بلد مهم. ويجب علينا ألا نضفي عنصر الديمومة على مجلس أمن قلة من الدول. إننا نريد مجلس أمن جديد يستطيع كل بلد فيه أن يعترف بنفسه وأن يكون لدية شعور بالملكية.

السيد فروميلت (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): إننا ممتنون لهذه الفرصة للتعليق على تقرير مجلس الأمن (A/63/2) المعروض علينا اليوم. كما نعرب عن الامتنان لجهود فييت نام خلال رئاستها للمجلس من أجل إعداد تقرير يحظى بمزيد من الرضا. ونحن ندرك عظم الجهود المطلوبة من أجل تحقيق حتى نتائج متواضعة.

إننا ما زلنا نعتقد أن هناك حاجة للنظر بتعمق في أنشطة المجلس ولتحليل سياسي حقيقي لعمله. ونظرا لأن هذه المناقشة هي الفرصة الوحيدة لغير الأعضاء في المجلس للتعليق على عمله، ولعله من المفيد أن يعد رئيس الجمعية العامة تقارير موجزة غير رسمية لهذه المناقشات. وفضلا عن ذلك، ربما نريد أن نستكشف أشكالا للمناقشات التحليلية خارج نطاق الأمم المتحدة نفسها.

ولدى نظرنا في تقرير مجلس الأمن، نقيم أيضا العلاقة بين المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما الجمعية العامة. إن ليختنشتاين عضو في مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة. ولذا نعتقد أن الميثاق يتطلب مساءلة مجلس الأمن بشأن قراراته إزاء سائر الدول الأعضاء. وخلال ما يقارب الخمس سنوات لوجودها، عملت مجموعة الخمسة الصغار مع المجلس بشكل بناء وسعت إلى تعزيز شرعيته وفعاليته، وفقا لما تقرر في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

نعتقد أن العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة ليست على ما يرام، ولكننا نعتقد أيضا أن تحسين العلاقة لا يتم من جانب واحد. إن مجلس أمن يؤدي مهامه بطريقة فعالة ووفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة هو لمصلحة كل الأعضاء. ونعتقد أيضا أننا يمكن أن نعزز الجمعية العامة ومجلس الأمن بشكل متواز، وأن تعزيز الاثنين أمر مطلوب. إن الميثاق لم يضع علاقة عدائية وتنافسية بين الهيئتين، وعلينا ألا نفعل ذلك الآن.

إن المناقشة المفتوحة التي عقدها المجلس بشأن أساليب عمله في آب/أغسطس كانت حدثا بارزا والأول من نوعه منذ عام ١٩٩٤. وكانت المشاركة قوية واتسمت المناقشة بالصراحة والروح البناءة من جانب الجميع. وقد كان ذلك

تطورا مشجعا ونأمل أن يتبعه مزيد من التقدم بشأن أساليب العمل، بما في ذلك في إطار الفريق العامل غير الرسمي للمجلس المعني بالوثائق. ينبغي للمجلس أن يركز على تنفيذ تدابير الإصلاح، التي أقرها في السابق، بشكل منتظم وأن يضع الآليات التي تضمن التطبيق المتناسق لهذه التدابير، بغض النظر عن ظروف المجلس ومن هو رئيسه.

وفي الوقت نفسه، هناك، بالطبع، لا يزال هناك مجال لاتخاذ مزيد من التدابير الابتكارية لتعزيز مشروعية مجلس الأمن وفعاليته. وفي رأينا، يمكن للمجلس أن يحسن عملية اتخاذه للقرارات ونوعية عمله بالقيام بالتحديد من خلال الدول بالتضمين والمشاركة المستهدفين غير الأعضاء.

وثمة مجال طالبنا فيه لسنوات بزيادة مشاركة الدول المتأثرة من قرارات المجلس، وليس أعضاء المجلس، أي مجال الجزاءات المستهدفة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اقترحنا مع عدد من الدول التي تشاركنا الرأي (انظر A/62/891) إنشاء فريق من الخبراء لاستعراض إدراج أسماء الأشخاص أو شطبها من القوائم في إطار نظام الجزاءات المفروض على القاعدة والطالبان.

وكان اقتراحنا حصيلة ١٨ شهرا تقريبا من التحضيرات والمشاورات وقدمناه إلى المجلس في الوقت المناسب لتجديد القرار ذا الصلة في آخر شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقد اعتمد المجلس القرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨) من دون أن يأخذ اقتراحاتنا بعين الاعتبار. لكن الأمر الأكثر أهمية انعدام المشاورات بين أعضاء المجلس ودعاة فريق الاستعراض، رغم أننا اتصلنا بالمجلس باستمرار بهذا الخصوص.

ويبين بوضوح، القرار الذي اتخذته محكمة العدل الأوروبية لاحقا بشأن قضية ياسين القاضي المشاكل المتعلقة بالإجراءات القانونية لنظام الجزاءات الحالي. وسنواصل العمل على تحسين نظام هذه الجزاءات ونأمل أن نتلقى ردا أكثر إيجابية من المجلس في مناسبات مقبلة. وهذا مثال حسن على جهد خارجي لتعزيز مصداقية عمل المجلس ومن ثم، فعاليته.

ونأمل في إجراء مناقشات شاملة في المجلس بشأن المسائل الأخرى التي تتضرر منها الدول غير الأعضاء، مثل المحكمة الجنائية الدولية. ونرحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨ كمتابعة لأول قضية يحيلها إلى المحكمة بموجب قراره ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ونرى أنه ينبغي كذلك أن تخضع جميع المسائل المتعلقة بالنظام الأساسي وتطبيق أحكامه لإجراء مناقشة بشأن نظام روما مفتوحة للدول الأطراف وأيضا لأية دولة أخرى معنية. وبالمثل، نأمل في إجراء مناقشة غنية بالمعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالمحاكم المخصصة التي أنشأها مجلس الأمن والتي قد يكون لها أثر على عمل المحكمة الجنائية الدولية بما في ذلك ميزانيتها.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أدلي ببعض التعليقات بشأن إصلاح مجلس الأمن، وهو الجانب الآخر لهذه المناقشة المشتركة. إن تعليقاتنا على تقرير المجلس تصور تركيزنا على أساليب العمل، وفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية المعقود في عام ٢٠٠٥. وما زلنا نرى أن للجمعية العامة دورا مباشرا ومسؤولية في هذا المجال المستمد مباشرة من ميثاق الأمم المتحدة.

ونرى، من ناحية مثالية، عملا تكميليا للنصوص المفاهيمية مثل مشروع قرار الدول الـ ٥ الذي قدمته في عام ٢٠٠٦ بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن (A/60/L.49) أو مذكرة رئيس مجلس الأمن في السنة نفسها (S/2006/507) بشأن الممارسات والتدابير التي سيسترشد بها المجلس في أعماله، والتطبيق العملي لهذه التدابير والآثار المترتبة

عليها. ونرى أن وعدا كبيرا وقيمة ملموسة في هذه الجهود وسنواصل السعي لتحقيقها سويا مع شركائنا الدول الخمس وكذلك مع الدول الأخرى المعنية بهذا العمل، بما فيها الدول الأعضاء في المجلس.

وفي الوقت نفسه، سنواصل، طبعا، مشاركتنا في مسألة توسيع مجلس الأمن. ونأمل، في هذا الصدد، أن تتمكنوا، سيدي، وفريقكم من إنشاء عملية تفاوضية استنادا إلى القرار الذي أُتخذ في شهر أيلول/سبتمبر والذي سيؤدي إلى حل يُعتمد بأكبر توافق ممكن للآراء السياسية.

السيد ماتوسِك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة. لقد قيل الكثير بخصوص تقرير مجلس الأمن ومسائل إصلاح المجلس اليوم، ولذا اسمحوا لي أن أركز مداخلتي بكاملها على مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

لقد ناقشنا، يوم الثلاثاء الماضي وبعد ظهر أمس، إصلاح مجلس الأمن في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ويسرني أن أواصل هذه المناقشة في الجمعية العامة اليوم.

ومما لا شكّ فيه الآن أن الدول الأعضاء ملتزمة بإصلاح مجلس الأمن. وكما ظهر بجلاء، وكما يوثقه المقرر ٥٥٧/٦٢، ترغب الدول الأعضاء أيضا في الدخول في مفاوضات حكومية دولية. وتتطلع ألمانيا كثيرا إلى هذه المفاوضات، التي كنا نأمل أن تبدأ في الجمعية العامة يوم الجمعة من هذا الأسبوع. ونأسف لإعلان رئيس الجمعية العامة يوم أمس ”حذف الاجتماع من جدول الأعمال“.

ومما يدعو للأسف البالغ، أن هذا القرار قد أُتخذ حتى قبل الاستماع إلى المتكلمين الذين أدرجوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ومن ثم، لم يكن مفاجئا لأي مراقب لمناقشة أمس في الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يجد صعوبة في ذكر عدد قليل من الأصوات التي أيدت تأجيل الاجتماع المقرر عقده في ٢١ من شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن عرض الأفكار في الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن أفضل السبل لتيسير المفاوضات الحكومية الدولية الوشيكة لا يعود إلى الأسبوع الماضي فقط. فلنكن صريحين. إن احتمال أن يقربنا الفريق العامل المفتوح باب العضوية من أية نتيجة قد أُستنفد إلى حد كبير خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. وعلى هذه الخلفية، لا نستطيع أن نرى قيمة مضافة كبيرة في وضع إطار زمني لمفاوضات مكثفة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية على النحو الذي اقترحته المكسيك والدول الأعضاء الأخرى في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

ولذا اسمحوا لي أن أؤكد ما هو الأهم وما ينبغي أن نكون واضحين بشأنه. لقد حدد بالفعل المقرر ٥٥٧/٦٢ الإطار والطرائق للمفاوضات الحكومية الدولية المقبلة. وترد، في المقرر ٥٥٧/٦٢ تحت الجزء (هـ)، هذه الأشكال والطرائق والجلسات العامة غير الرسمية للجمعية العامة والنظام الداخلي للجمعية بالإضافة إلى الأساس الذي ترتكز عليه المفاوضات الحكومية الدولية. وسيضمن كل ذلك أن تشارك كل دولة عضو مشاركة تامة في العملية. ولن يُستبعد أحد، ولن يُستثنى أحد.

وأنا ما زلت واثق بأنه في ظل القيادة الحكيمة لزميلنا ممثل أفغانستان، السفير تانين، ستسمح لنا هذه المفاوضات بالقيام بخطوة حاسمة إلى الأمام، وعندما يحين الوقت، ستتيح لنا الجلسة العامة للجمعية العامة إطارا لاتخاذ القرارات: أوسع اتفاق ممكن من أجل إصلاح سليم يتناسب مع احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين.

وسأتكلم الآن بإيجاز عن الناحية الموضوعية. إننا ما زلنا نعتقد أن اقتراح مجموعة الأربعة سيكون السبيل الأمثل إلى الأمام. وكما ذكرت سابقا، فإننا منفتحون ولن نغلق الباب أما نهج الخطوتين لتحقيق ذلك. ولكن يجب أن نحقق تغييرا حقيقيا.

وعليه، قبل أن نتخذ الخطوة التالية، اسمحوا لي أن أذكر بما نسعى إليه. إن هدفنا أن يكون المجلس أكثر شرعية. وما نريده ليس مجرد مجلس أكبر، بل نريد مجلسا مختلفا، وأكثر شرعية وشفافية وتمثيلا وفعالية وتعبيرا عن الحقائق السياسية المعاصرة. ولا يكفي أن نضيف المزيد من مقاعد العضوية لفترة سنتين، أو أية أنصاف تدابير من هذا القبيل.

السيد موريز (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر مجلس الأمن على تقديم تقريره السنوي، وأرحب بعرضه على الجمعية العامة من جانب زميلنا ممثل كوستاريكا.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، تبدو الصورة مختلطة. فمن جهة، نقر أن بعض التحسينات تحققت سواء في إعداد التقرير أو في فحواه. ومن جهة ثانية، ما زلنا نعتقد أن التقرير يمكن أن يعكس بشكل أفضل التحديات والتقييم والأسباب المنطقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الجانب الإيجابي، أود أن أعرب عن التقدير لمبادرة الممثل الدائم لفييت نام، الذي خلال رئاسته للمجلس، عقد جلسة غير رسمية في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨، لإعطاء الدول غير الأعضاء في المجلس فرصة للتعبير عن آرائها قبل إكمال التقرير. ونأمل أن يؤخذ بهذه المبادرة من جديد رؤساء المجلس في المستقبل وأن تصبح ممارسة متبعة. وبمرور الوقت، من شأن تلك الجلسات أن تسهم في تقليص الفوارق القائمة بين التوقعات الجماعية للدول الأعضاء وتقرير مجلس الأمن.

وفضلا عن ذلك، نقر بأن المقدمة في هذا العام تضمنت تفاصيل أكثر وقدمت فكرة أفضل عن مشاركة المجلس سواء من وجهة نظر إقليمية أو مواضيعية. ونحن بطبيعة الحال ندرك صعوبة إعداد تقرير يتجاوز مجرد سرد أنشطة المجلس واجتماعاته. ومع ذلك، هنالك إمكانية كبيرة لجعل التقرير أكثر تحليلا وصلة بمجموع الأعضاء. وبصفة خاصة، سيكون من دواعي تقديرنا أن نرى تفكيرا أكثر تعمقا بشأن إنفاذ وتنفيذ القرارات، بالإضافة إلى العقبات أمام التنفيذ. وسيكون مفيدا لو أن المجلس شدد على العلاقة التي تربط بين المشاكل المواضيعية والإقليمية أو الخاصة ببلدان بعينها. وأخيرا، سيكون من المناسب للمجلس أن يدرس التحديات الناشئة، مثل الحكم الصادر مؤخرا عن محكمة العدل التابعة للجماعات الأوروبية بشأن استعراض قانونية التدابير الداخلية للجماعة الأوروبية لتنفيذ الجزاءات.

لماذا نحن بحاجة إلى المزيد من التحليل والشفافية؟ إن العديد من الدول الأعضاء من بين المانحين الرئيسيين والمساهمين الأساسيين بوحدات عسكرية. وجميع الدول الأعضاء ملزمة بتنفيذ التدابير القسرية. وتنفيذ تلك التدابير بدون المشاركة في المداولات بشأنها يقتضي الشفافية كحد أدنى. إننا مدينون بذلك لمواطنينا ولجمعياتنا التشريعية الوطنية، حيث يتعين علينا أن نشرح لهم كيف تنفق الأموال التي ساهموا بها ولماذا عليهم أن يعملوا لإنفاذ قرارات المجلس على الصعيد الوطني.

وباعتمادنا الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ألزمنا أنفسنا بإصلاح المجلس بدون تأخير. ولكن بعد ثلاث سنوات أخرى من المناقشات في سياق الفريق العامل المفتوح باب العضوية، فإن ما حققناه بشأن موضوع توسيع العضوية مخيب للآمال. وما دام ينظر في هذه المسألة من خلال نهج دفاعي وبعقلية اللعبة التي حصيلتها صفر، لن نتقدم قيد أنملة. وإذا كنا نريد الإصلاح حقا، يجب علينا جميعا أن نتحلى أكثر بروح المرونة والتوافق وأن نبحث عن الخيارات المفيدة للجميع. وفي هذا السياق، تعتقد سويسرا

أن إنشاء فئة عضوية ثالثة قد يكون خيارا قابلا للتطبيق. ومن شأنه أن يسد الفجوة بين مختلف المواقف بشأن توسيع المجلس. ومثل هذا النهج لا يحكم مسبقا على نتائج جهود الإصلاح ولكنه يمكننا من التقدم خطوة إلى الأمام. وإذا لم نكن قادرين على إبداء مرونة أكثر، فإننا لن نتمكن من الخروج من الطريق المسدود الحالي. وهذا ما يجعلنا نرحب بقرار الجمعية العامة بالتزام المفاوضات الحكومية الدولية خلال هذه الدورة الثالثة والستين. وسوف نشارك بشكل بناء في هذه العملية التي يجب أن تكون شفافة وشاملة.

إن سويسرا، شأنها شأن شركائها في مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة، ركزت بشكل رئيسي على إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. ويجب أن يكون ذلك جزءا لا يتجزأ من عملية الإصلاح، ولكنه لا يجب أن يصبح رهينة لاعتبارات أخرى، فتحسين أساليب العمل يجب أن يحدث بصرف النظر عن التوصل أو عدم التوصل إلى اتفاق بشأن طريقة توسيع عضوية المجلس.

وفي هذا السياق، أود أن أرحب بالتحديد بالمناقشة العامة التي عقدها المجلس في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨. إن مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة تأمل بإخلاص في أن تلك المناقشة لن تكون حدثا نادرا بل ستطلق عملية تؤدي إلى مزيد من العمل في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق وما يتصل بذلك من مسائل أخرى وسيساعد بذلك على تفاعلات جديدة مع الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن.

إننا نقر بالتحسينات العملية التي أدخلتها مجموعة من رئاسات المجلس، وعلى رأسها مشاركة غير الأعضاء في اجتماعات معينة للمجلس، والإعلانات في الوقت المناسب عن الأحداث المقبلة، وبصفة خاصة الإحاطات الإعلامية التي تقدمها رئاسة المجلس للدول غير الأعضاء في المجلس في بداية كل شهر. ومن الحيوي أن يواصل المجلس تنفيذ مذكرة الرئيس المؤرخة تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507)، والتي أود أن أضيف إليها تقرير اجتماع صيغة آريا الذي عقده وفد سلوفاكيا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وصدرت في الوثيقة S/2007/784، بوصفها وثيقة هامة أخرى. إن تنفيذ كلتا الوثيقتين يتطلب تفاعلا مستمرا بين أعضاء المجلس وغير الأعضاء، ويجب على غير الأعضاء أيضا أن يواصلوا المشاركة بهمة وأن يستخدموا برامج التفاعل التي يقدمها المجلس.

إن المقترحات المحددة لمجموعة البلدان الصغيرة الخمسة بشأن أساليب عمل المجلس معروفة جيدا. وعليه، سوف أشير إلى مسألة واحدة، اكتسبت المزيد من الأهمية منذ مناقشتنا في العام الماضي، ألا وهي تطوير إجراءات عادلة وواضحة في أنظمة الجزاءات الحالية، لا سيما فيما يتعلق بإدراج الأسماء في القائمة وحذفها منها. إن الحكم الأخير لمحكمة العدل التابعة للجماعات الأوروبية يؤكد على أهمية حل هذه المسألة. وإذ نقر بأن قرار مجلس الأمن ١٨٢٢ (٢٠٠٨) قدم تدابير هامة في الاتجاه الصحيح، نعتقد أن المشكلة الأساسية الحيوية، وهي آلية الاستعراض المستقلة للإدراج في القائمة والحذف منها، ما زالت بدون حل.

إن ما يحفز جهودنا هو الرغبة في تقوية نظام الجزاءات وتعزيز فعالية مجلس الأمن ومشروعيته. وعدم إيجاد حل موثوق لمسألة الحق في اتباع الإجراءات الواجبة يهدد بتقويض أعمال المجلس ويجازف بالتعاون في المستقبل.

وإدخال المزيد من التحسينات على أساليب عمل المجلس سيصب في مصلحة الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس على السواء. فهي لن تضمن المزيد من الشفافية والمشاركة الأفضل من جانب جميع الدول الأعضاء في عمل المجلس فحسب، بل من شأنها أيضا أن تخدم مصالح المجلس بإضفاء سلطة أكبر على قراراته.

ونرى أن هناك ميزة إضافية للتحسن المستمر في أساليب عمل المجلس إذ أنه أحد تدابير بناء الثقة التي يمكن أن تساعد على تهيئة بيئة أكثر ملائمة لإحراز تقدم في مسألة توسيع المجلس.

السيد منصور (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، بداية، أن أشكركم، سيدي، على الطريقة التي تديرون بها هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر ممثل كوستاريكا، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على تقرير مجلس الأمن السنوي (A/63/2)، الذي رفعه إلى الجمعية العامة بموجب الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

ويود وفدي أن يتناول في بندين من جدول الأعمال قيد النظر في الجلسة العامة اليوم، وبالتحديد، تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة ومسألة التمثيل العادل وزيادة أعضاء مجلس الأمن. وأود أن أتقدم بالملاحظات التالية.

أولا، فيما يتعلق بالتقرير السنوي لمجلس الأمن، تعتبر معظم الدول الأعضاء، ولا سيما التي ليست أعضاء في مجلس الأمن، مناقشة الجمعية العامة لتقرير المجلس السنوي، كما يدرك الجميع، الفرصة الوحيدة لتقييم أنشطة هذا الجهاز بشكل متعمق ولتحديد التدابير التي ينبغي اتخاذها لإدخال التحسينات الضرورية على أساليب عمله.

ومرة أخرى هذا العام، يتكون تقرير المجلس من مجموعة المقررات والقرارات التي اتخذها المجلس مع وصف واقعي لعمل المجلس. ولذا لم نقترب بعد بدرجة أكبر من التوصيات التي اقترحتها الدول الأعضاء لتقديم تقرير سنوي تحليلي. ومن المنطلق نفسه، أود أن أذكّر بأن الجمعية العامة كانت قد اقترحت على المجلس أن يقدم لها تقارير مواضيعية خاصة عن مواضيع ذات أهمية دولية. ولم يقدم أي تقرير من هذا القبيل حتى الآن.

أما فيما يتعلق بأعمال المجلس خلال الفترة قيد النظر، فقد عقد المجلس عددا من المناقشات المواضيعية، التي شارك فيها عدد أكبر من الدول. وفي هذا السياق، ما زال تعزيز آليات المشاورات العادية فيما بين رؤساء هيئات الأمم المتحدة المختلفة من الأمور المفيدة لتحاشي تعدي المجلس على الولاية الخاصة بهذه الأجهزة أو التدخل فيها خلال هذه المناقشات المواضيعية.

ويقدر وفدي حجم العمل الكبير الذي قام به المجلس في الفترة المشمولة بالتقرير وخاصة ما يتعلق منه بنقاط التوتر الساخنة في أفريقيا ومناطق أخرى من العالم. ونحيط علما أيضا بالزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس لإجراء تقييم أفضل للحالات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين وتتطلب عملا عاجلا من جانب المجلس.

وباختصار، يثبت النظر في تقرير مجلس الأمن أن هذا الجهاز قد تصرف بحزم في معالجة عدد كبير من الصراعات في جميع أنحاء العالم، ومن المحتمل أن يعزز هذا من سلطة الجهاز والدور الذي يقوم به في صون السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، مازالت الجهود التي يبذلها المجلس لا ترقى إلى مستوى التوقعات في الشرق الأوسط. فالإحباط من تكرار عدم قدرة المجلس على زيادة المشاركة في حل المسألة الفلسطينية والوفاء بمسؤولياته في هذه المنطقة يلقي بظلال التهديدات على المنطقة ويبين ضعف سلطة المجلس نفسه.

ونحن على اقتناع بأنه لا يزال يتعين فعل الكثير لجعل عمل المجلس أكثر شفافية، وبالتالي نضمن تمكين جميع الوفود من الوصول إلى المعلومات، ولا سيما الوفود التي لها بنود مدرجة في جدول أعمال المجلس.

ثانيا، بخصوص مسألة التمثيل العادل وزياد أعضاء مجلس الأمن، اسمحوا لي أولا أن أشيد، سيدي، بسلفكم،

رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وميسريه، على الإسهام الذي قدموه في المسألة التي نناقشها الآن. وفي هذا السياق، يرحب وفدي بالتفاهم الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بشأن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية عن مسألة التمثيل وزيادة أعضاء مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن. لقد قررنا، من خلال هذا التفاهم – أن نشرع في عقد اجتماعات عامة غير رسمية في الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وأن نبدأ في إجراء مفاوضات حكومية دولية استنادا إلى الاقتراحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء، بصورة مفتوحة وشاملة وشفافة وذلك لتحديد الحل الذي يمكن أن يحظى بأوسع دعم سياسي ممكن فيما بين الدول الأعضاء.

وبينما ننتظر هذا العام تنفيذ ذلك التفاهم بتوجيهاتكم، سيدي، وتوجيهات ممثل أفغانستان، الذي عُين لتيسير مهمة الدول الأعضاء في هذا الخصوص، اسمحوا لي أن أبدي الملاحظات التالية.

ينبغي أن يعكس مجلس الأمن الواقع الاقتصادي والسياسي لعالم اليوم. ولا بد أن ينال المشروعية اللازمة ليقوم بالنيابة عن المجتمع الدولي بتنفيذ ولايته التي أوكلت إليه بموجب الميثاق. وبالمثل، يؤمن وفدي بأنه لا بد من يكون الغرض من إصلاح مجلس الأمن تعزيز التمثيل العادل في هذه الهيئة ومصداقيتها وفعاليتها. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلاّ من خلال توسيع يشمل البلدان النامية. وبشكل مماثل، ينبغي أن يعكس حجم المجلس في هيكله الجديد جميع حساسيات المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، ما فتئت تونس تؤيد بحماس موقف الاتحاد الأفريقي، حسبما ورد في الموقف الأفريقي المشترك بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. فلقد وافق رؤساء الدول والحكومات الأفريقية، في قمتهم المعقودة في أديس أبابا في أوائل هذا العام، على ولاية واضحة للممثلين الأفارقة المعتمدين لدى نيويورك كي يتمكنوا من المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

إننا نؤمن بأنه لا بد من إصلاح هذا الظلم القديم العهد الذي حرم القارة الأفريقية من حضور دائم في مجلس الأمن، دون مزيد من التأجيل. فأنا متأكد من أن الكل يعرف أن هذا الظلم قد تواصل منذ إنشاء الأمم المتحدة. وسنؤيد أي نهج يعطي البلدان النامية بصورة عامة والأفريقية بصورة خاصة المكانة التي تستحقها في المجلس.

وفي الختام، إذا كان للمجلس أن يواصل التمتع بثقة الدول والرأي العام العالمي، فعليه أن يبرهن أنه قادر على معالجة أصعب المسائل وأن يصبح أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي ككل حتى يعكس بصورة أفضل الواقع في عالم اليوم.

السيد بيثيل (جزر البهاما) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في الإعراب عن الامتنان للسفير خورخي أوريبنا، ممثل كوستاريكا، بصفته الرئيس الحالي لمجلس الأمن، لعرضه تقرير مجلس الأمن، الوارد في الوثيقة A/63/2.

وتعرب جزر البهاما عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل بربادوس باسم الجماعة الكاريبية وتود أن تغتنم هذه الفرصة لتعرض بإيجاز بعض الشواغل الوطنية والتعليقات.

والتقرير المعروض علينا اليوم، كما في السنوات الماضية، يوضح بجلاء الزيادة التي طرأت على حجم ونطاق أنشطة مجلس الأمن، مما يؤدي إلى اشتغاله بجدول أعمال حافل ومستنفد للوقت في جهوده المستمرة للإشراف على السلام والأمن الدوليين وصونهما، على النحو المناط به في المادة ٢٤ من الميثاق. غير أن وفدي ما زال يحث على أن

تكون هذه التقارير أكثر تحليلا وموضوعية في طابعها، وأن تقدم تقييما متأنيا لأنشطة المجلس عن الفترة قيد النظر.

وكما في السنوات الماضية، ركزت نسبة كبيرة من أنشطة مجلس الأمن على تسوية عدد من حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع، وخاصة في أفريقيا. ونثني على المجلس مرة ثانية لتركيزه في هذا المجال، خاصة في ضوء الصلة التي لا تنكر بين السلام والأمن والتنمية، والحاجة إلى ضمان أن تقطع أفريقيا خطوات كبيرة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، التي يقترب الموعد المستهدف لها بسرعة.

وقد نوه رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما، الرايت أونرابل هيوبرت إنغراهام، مع الارتياح في بيانه خلال المناقشة العامة منذ شهرين (انظر A/63/PV.11)، باستمرار مشاركة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وحث أيضا على مواصلة تمديد ولاية البعثة إلى أن ترسخ أسس السلام والأمن والتنمية في هذه الدولة الكاريبية الشقيقة ويمكن التصدي بشكل فعال لتعقيد التحديات التي يواجهها هذا البلد حتى يتسنى لشعبه أن ينعم بثمار التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان والعدالة للجميع.

ونجد من المشجع أن يتخذ المجلس خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير قراره ١٧٨٠ (٢٠٠٧) بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي سنة كاملة، وأن يتخذ في الشهر الماضي القرار ١٨٤٠ (٢٠٠٨)، الذي تضمن أحكاما مماثلة. ويتحتم بشكل قاطع أن يواصل المجتمع الدولي تزويد هايتي بالمساعدة والدعم اللازمين لاستقرارها وإعادة تعميرها في الأشهر والسنوات المقبلة. وتصور الانتكاسة التي عاناها الشعب الهايتي مؤخرا في أعقاب العواصف والأعاصير المدارية على نحو صارخ الحالة الهشة والخطرة في ذلك البلد. وأغتنم هذه الفرصة لأقدم مرة أخرى تعازينا لشعب وحكومة هايتي في الأرواح التي فقدت والممتلكات التي دمرت نتيجة لتلك الكوارث الطبيعية وعلى انهيار المدرسة مؤخرا في بيتيونفيل.

وتدين جزر البهاما الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانة قاطعة، ولا تزال على اهتمامها بأعمال هيئات مجلس الأمن المختلفة المعنية بمكافحة الإرهاب وتأييدها الشديد لها. غير أننا ما زلنا نحث على زيادة التنسيق في جهودها وتقديم المساعدة التقنية للدول التي تحتاج إليها لتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب التي يعتمدها مجلس الأمن، ولتلبية التزامات الإبلاغ بموجب مختلف القرارات. ويمكن أن يشكل هذا تحديا رهيبا للكثير من الدول الصغيرة التي تعاني من أوجه نقص خطيرة في القدرات كجزر البهاما. ونود لذلك أن نشجع المجلس على مواصلة بذل جهوده لتنسيق المساعدة التي تحتاج إليها الدول احتياجا شديدا في جميع نواحي التزاماتها بمكافحة الإرهاب، في حربنا الجماعية على هذا البلاء.

وإلى جانب تقرير مجلس الأمن، من الملائم أن ننظر أيضا في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المرتبطة بمجلس الأمن، الوارد في الوثيقة A/62/47.

وكما قيل في مناسبات سابقة عديدة، ترى جزر البهاما من الأهمية بمكان أن تتاح فرصة العمل في مجلس الأمن لجميع الدول الأعضاء التي لها القدرة على ذلك. ولذلك نرى أن زيادة عدد أعضاء المجلس في كلا الفئتين مناسب وتأخر طويلا. ولا بد للمجلس إن اتسم بالتمثيل الفعلي أن يعكس بشكل أكثر إنصافا الوضع الراهن لعضوية المنظمة، بما يتيح للبلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تؤدي دورا أكبر في أنشطته.

ومن التحديات التي لا تقل أهمية عن ذلك إصلاح أساليب عمل المجلس. وما زالت دول أعضاء كثيرة، بما فيها

جزر البهاما، تؤكد بشدة أهمية تعديل أساليب عمل المجلس كوسيلة لزيادة هذه الهيئة شفافية وشمولا وفعالية.

وترحب جزر البهاما بدعوة الفريق العامل المفتوح العضوية إلى بدء المفاوضات الحكومية الدولية في جلسة عامة غير رسمية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، على النحو المذكور في المقرر ٥٥٧/٦٢. ونرى أن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن جميع جوانب إصلاح المجلس تمثل الخطوة الهامة التالية والطريق الوحيد للتقدم في هذه العملية، ويتطلع وفدي إلى المشاركة بشكل كامل في تلك العملية، التي نرجو أن تبدأ قريبا جدا.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود قبل كل شيء أن أشكر السفير خورخي أوربينا، ممثل كوستاريكا، ورئيس مجلس الأمن عن شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عرضه تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة (S/2008/2).

وهذه الوثيقة وافية وتعكس أهمية الأنشطة التي قام بها المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض. ورغم ذلك، ما زالت سردية ووقائعية وما زالت تفتقر إلى البعد التحليلي الضروري.

ولدى النظر في بنود جدول أعمال المجلس، يدرك المرء أن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا ما زالت تحتل جزءا هاما من مداولاته، وأن أكبر عدد من مشاوراته وجلساته العامة وغير ذلك من المهام مكرسة لتلك المسألة. وثمة حقيقتان يمكننا أن نستخلصهما من ذلك. أولا أن الحالة في أفريقيا لها طابع خاص. فكثير من المناطق هناك معرضة لعدم الاستقرار وأشكال التوتر، التي تكون هيكلية الطابع في بعض الأحيان، مما يقتضي اهتمام المجتمع الدولي والمجلس بصفة خاصة. ثانيا، هناك صلة واضحة بين مسألتي التنمية وبؤر التوتر والصراعات المتكررة في القارة، مما ينطوي على ضرورة بذل جهد متصل لتعزيز التعاون من أجل التنمية في أفريقيا.

ولدى النظر في تقرير المجلس، يواجهنا تدهور الحالة، خاصة الحالة الإنسانية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالرغم من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أكبر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام حاليا، فإن الحالة الهشة في هذا البلد تدل مرة أخرى على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي هذا الصدد، نلاحظ التقدم المحرز في هذا التعاون من حيث تسوية الصراعات وحفظ السلام في أفريقيا. وقد أدى هذا التعاون في إطار الفصل الثامن من الميثاق إلى القيام بعدد من المبادرات المشتركة وزيادة التنسيق منذ عدة سنوات. فأنشئت مشاريع وآليات مشتركة، كتعيين المبعوثين الخاصين المشتركين وإطلاق البعثات المختلطة، كالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وتحقق التزام الاتحاد الأفريقي أيضا عن طريق نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتهيئة الأوضاع لعودة السلام والاستقرار إلى ذلك البلد. ويجب أن يبت مجلس الأمن الآن على سبيل الأولوية، كما التزم بأن يفعل، في نشر بعثة لحفظ السلام في الصومال. ويود وفدي أن يؤكد أن صون السلام والأمن الدوليين يقع ضمن اختصاص المجلس. ولا يمكن للاتحاد الأفريقي أن يدعم تسوية الصراعات وحفظ السلام في أفريقيا بمفرده ما لم يتم توفير الموارد اللازمة، وهي كبيرة.

وإذ نحيي هذا العام ذكرى مرور ستين عاما على النكبة، التي حكمت على أغلبية الفلسطينيين بالنفي منذ عام ١٩٤٨، لم ينجح مجلس الأمن حتى الآن في الإنصاف من هذا الظلم التاريخي، والنص على تنفيذ قراراته بشأن فلسطين

والشرق الأوسط. وهذا أكبر إخفاق مُني به المجلس والأمم المتحدة بصفة عامة منذ إنشائها.

والشيء ذاته ينطبق على الصحراء الغربية، حيث تظل عملية تصفية الاستعمار في تلك الأراضي في وضع حرج، وحيث جرى تخفيض بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى مجرد بعثة لمراقبة وقف إطلاق النار الساري المفعول منذ عام ١٩٩١. ويتعين على مجلس الأمن الآن أن يعيد تركيز إجراءاته على الولاية الأصلية التي تأسست عليها البعثة – وبعبارة أخرى، على تنظيم استفتاء لتقرير المصير والإشراف عليه، بما يسمح للشعب الصحراوي بأن يقرر بحرية مستقبله.

الجهود المبذولة لتحقيق شفافية أكبر في مداولات مجلس الأمن يجب أن تظل هدفا مستمرا لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولأعضاء المجلس أنفسهم بصورة خاصة. علاوة على ذلك، يجب أن تقتصر المسائل المعروضة على المجلس على المسائل التي تقع في إطار سلطة المجلس، دونما انتقاص من سلطات الهيئات الأخرى، لا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

في عالم متصف بتغيرات عميقة، مع المشاكل والأزمات المتزايدة التعقيد بلا انقطاع، نرى أن العضوية الحالية للمجلس تعبر عن حقائق واقع العالم كما كان في عام ١٩٤٥ – أي، عندما كانت أغلبية الدول التي تتمتع الآن بعضوية المنظمة تخضع في ذلك الوقت للسيطرة الاستعمارية. إن الإصلاح المتوخى للمجلس ينبغي أن يسعى إلى تصحيح الافتقار إلى التمثيل في المجلس سواء في الحجم أو في فئة العضوية الدائمة، التي لحق بأفريقيا فيها ظلم تاريخي.

ويشدد وفدي على المساهمة القيمة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح المجلس، الذي استطاع، برفضه اتخاذ قرارات متسرعة، أن يمنع الاختلال الأصلي من أن يصبح أسوأ، الأمر الذي كان سيضر بالبلدان النامية، وعلى وجه التحديد البلدان النامية في أفريقيا.

ونرحب بالتقدم المحرز في الفريق العامل، ونعيد تأكيد التزامنا بمواصلة المناقشات في الفريق لإعداد الصيغة والطرائق التي تجري بها المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة بشأن إصلاح المجلس.

وفي هذا الصدد، تعيد الجزائر تأكيد استعدادها للعمل مع كل الوفود للدفع قدما بعملية الإصلاح في المجلس، وتلتزم التزاما راسخا بعملية التفاوض بمميزات واضحة معدة إعدادا جيدا.

أخيرا، نود أن نكرر التزامنا بمطامح أفريقيا المعرب عنها في الموقف الأفريقي الموحد المتبنى في توافق آراء إزلويني – أي، أن أفريقيا ينبغي أن تحصل على ما لا يقل عن مقعدين دائمين مع التمتع بحق النقض، فضلا عن مقعدين جديدين غير دائمين.

السير جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الهامة وأن أشكر زميلي، الممثل الدائم لكوستاريكا، على ملاحظاته عن تقرير مجلس الأمن، التي تقدم بها بصفته رئيس المجلس في هذا الشهر وبالنيابة عن جميع أعضاء المجلس، بمن فيهم، بالطبع، المملكة المتحدة. وشكري موصول أيضا إلى الممثل الدائم لفييت نام على قيادته العمل الذي أفضى، مع الأمانة العامة، إلى إصدار ما يحدوني الأمل أن يعتبره جميع الأعضاء تقريرا شاملا جدا عن عمل المجلس أثناء فترة الـ ١٢ شهرا الماضية.

لقد سلط زميلي من كوستاريكا الضوء على أن مناقشة أساليب عمل مجلس الأمن في ٢٧ آب/أغسطس شهدت توافقا واسعا في الآراء حول الحاجة إلى قيام المجلس، وفي الحقيقة كل هيئات الأمم المتحدة، بعمل المزيد لكفالة أن

تؤدي كلها وظائفها ليس فقط بفعالية وإنما أيضا بشفافية. لقد اتضح من تلك المناقشة أن كثيرين يودون أن يروا مزيدا من المناقشة حول التقرير السنوي، وإننا سنستمع بانتباه إلى الآراء المعرب عنها اليوم في ذلك الصدد.

بالنسبة إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن، نرحب بهذه الفرصة لتكرار دعم المملكة المتحدة لعملية الإصلاح. إن مناقشة اليوم تتواكب مع دخولنا مرحلة جديدة من العملية، مع بدء المفاوضات الحكومية الدولية في هذه الدورة للجمعية العامة. وأظن أن هذا أوضح دليل حتى الآن على رغبتنا الجماعية في تحقيق تقدم ملموس صوب الاتفاق على إصلاح مجلس الأمن.

تكافلنا المتزايد بلا انقطاع والمخاطر العالمية والمسؤوليات التي نتقاسمها تُبرز الحاجة إلى مؤسسات قوية وتمثيلية وفعالة. وكما ذكر رئيس وزراء بلدي في بيانه في هذه القاعة في أيلول/سبتمبر، أمامنا فرصة سانحة لتغيير معالم البنيان الدولي حتى يصبح قادرا على مواجهة التحديات التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين. إن الأمم المتحدة تكمن في لب ذلك البنيان وما زلنا نؤمن بأن إصلاح الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، جزء لا غنى عنه من ذلك الجهد.

موقف المملكة المتحدة تجاه جوهر إصلاح مجلس الأمن معروف جيدا. سنواصل دعم الإصلاحات التي تجعل من مجلس الأمن جهازا أحسن تمثيلا لحقائق الواقع العالمي اليوم، جهازا لا يقل فعالية أو قدرة على اتخاذ القرارات الصعبة المطلوبة للتصدي للتهديدات الكثيرة للسلم والأمن الدوليين التي يتعامل معها المجلس.

المملكة المتحدة ملتزمة التزاما تاما بالمفاوضات الدولية التي ينبغي، باعتقادنا، أن تُجرى بانفتاح وشفافية بما يؤدي إلى بناء الثقة وبث الطمأنينة بين الأعضاء. وسننخرط بروح بناءة في تلك المفاوضات، بهدف تأمين نموذج للإصلاح يستأثر بأوسع تأييد ممكن. وينبغي لنا أن نمعن التفكير بجدية في حل مرحلي إذا ثبت أن هذا هو الحل الذي تلتقي حوله الأغلبية العظمى من الأعضاء.

الأزمة المالية العالمية جعلت الحاجة إلى إصلاح البنيان الدولي واضحة جلية. فقد أبرزت الحاجة إلى إلقاء نظرة جديدة على فعالية مؤسسات بريتون وودز. وإن مؤتمر قمة مجموعة العشرين المعني بالأسواق المالية والاقتصاد العالمي، الذي عقد في عطلة نهاية الأسبوع الماضي، بين الطريقة الواضحة في هذا الصدد حول كيفية الاستجابة. وإن إصلاح مجلس الأمن يجب أن يواكب تلك العملية.

أود أن أختتم بتكرار تأييد المملكة المتحدة لعملية إصلاح مجلس الأمن ولاستمرار قيادة رئيس الجمعية العامة لهذه المسألة المهمة.

السيد العويضي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بالشكر والتقدير على الجهود التي تبذلونها خلال ترؤسكم أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. وإني لعلى ثقة بقدراتكم في إنجاح إدارة أعمال هذه الدورة. كما يسعدني أن أتقدم بالشكر لسلفكم أثناء توليه رئاسة الدورة الماضية على المجهودات الحيوية التي بذلها من أجل إنجاح أعمالها. كما أتوجه بالشكر لمعالي الأمين العام بان كي – مون على ما بذله ويبذله من جهود لتحقيق صون الأمن والسلام الدوليين في ظل الظروف والمتغيرات والتحديات والتهديدات التي تحيط بالعالم في هذه المرحلة الراهنة والحرجة.

تؤيد المملكة العربية السعودية مبدأ توسيع مجلس الأمن وفق تمثيل جيوسياسي عادل سواء على مستوى العضوية الدائمة أو غير الدائمة. كما تدعم المملكة مطلب المجموعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في الحصول على

مقعد دائم في مجلس الأمن، حيث تشكل دولهما ما نسبته ٣٠ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وترى المملكة أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقع على عاتقها مسؤولية مهنية وأخلاقية أمام العالم من خلال الحرص على توفير الإرادة السياسية الصادقة التي تساهم في إقامة الدور العادل والحاسم الذي يجب أن تؤديه الأمم المتحدة في ضوء المتغيرات الدولية والعالمية وذلك من خلال تنفيذ نتائج القمة العالمية التي وافق عليها رؤساء الدول والحكومات في القمة التي عقدتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، بعيدا عن الانتقائية والمصالح الوطنية الضيقة، التي لا تتمتع ببعد النظر لمستجدات وظروف وطبيعة المجتمع الدولي في المرحلة الراهنة بما يحقق الأمن والاستقرار والرخاء والعدل لجميع الأعضاء.

إن المملكة العربية السعودية تؤكد على ضرورة مواصلة تكثيف الجهود من أجل إجراء إصلاحات تحقق القدر المطلوب من الكفاءة والعدالة والشفافية والمصداقية، مما يعزز احترام هذه المنظمة وهيبتها في التصدي لكل ما يعيق تحقيق الأمن والسلم الدوليين. وتعرب المملكة العربية السعودية عن أملها في استخدام مبدأ حق النقض استخداما عادلا وبشكل يحمي الحقوق ويقيم العدالة ويعاقب الظالم المعتدي الذي يهدد الاستقرار والسلام العالمي، والدفاع عن الضعيف ونصرته. وليس كما يحدث حاليا من استخدام هذا المبدأ استخداما سلبيا يعرقل العدالة ويكافئ المعتدي ليستمر في طغيانه بلا رقيب ولا حسيب، وفق إطار مصلحي ضيق، لا يراعي مبدأ العدالة ولا المبادئ والأسس التي قامت عليها هذه المنظمة والمجتمع الدولي، الأمر الذي ساهم في تفاقم مشكلة الشرق الأوسط التي تعتبر مسألة محورية تهدد الاستقرار العالمي. وكل ذلك بسبب الاستخدام الأحادي والخاطئ والسلبي لمبدأ حق النقض مما من شأنه أن يعطل تنفيذ قرارات مجلس الأمن وإضعاف هيبته ومصداقيته أمام الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي.

في الختام، إن المملكة العربية السعودية، إذ تشارك في هذه المشاورات والاجتماعات الرامية إلى تحقيق الإصلاحات المرجوة لمجلس الأمن، تأمل أن تؤدي هذه المشاورات إلى التوصل إلى نتيجة مرضية لكافة الأطراف بما يخدم المجتمع الدولي بأكمله. وهذا يتطلب دورا بارزا من الدول الدائمة العضوية التي ننتظر منها المساهمة في حلحلة العُقد المحيطة بهذا الموضوع الشائك والحسَّاس وفق نظرة تتسم بالعقلانية والنضج وبما يحقق المصلحة العامة المرجوة من هذه الإصلاحات.

السيد مكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب كندا بهذه الفرصة لتشاطر الآراء بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/63/2) وتتطرق مرة أخرى إلى الموضوع الهام ألا وهو إصلاح مجلس الأمن.

إن مجلس الأمن يقوم بدور مركزي، وهو في الواقع دور متزايد في تصدر الردود الجماعية على التحديات التي تواجهنا اليوم. ومع وجود ١١٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين موزعين في عمليات دعم السلام في جميع أرجاء العالم، فإن قرارات مجلس الأمن تؤثر في الحياة اليومية لملايين البشر في العالم. وتقرير الأمين العام يوضح أن تعقد سائر أعمال مجلس الأمن وحجمها ما برح متزايدا في وتيرته. والأمم المتحدة إذ تعمل مع المنظمات الإقليمية، قطعت أشواطا طويلة واسعة لجعل عمليات السلام أداة دولية أكثر فعالية لإنقاذ الأرواح والمساعدة في التحول الديمقراطي في أماكن متنوعة مثل أفغانستان وهايتي.

ونشيد بالمجلس والأمانة العامة، وفوق ذلك كله، حفظة السلام وجميع الذين يخدمون الأمم المتحدة في الميدان على جهودهم التي لا تعرف الكلل. ومع ذلك فإن الذين يتابعون عمل المجلس لا يمكنهم أن يغفلوا ملاحظة أن بعثات حفظ السلام تتعرض للإجهاد. إن قوات الأمم المتحدة، إذ

تعمل في مناطق عمليات محفوفة بالمخاطر ومنتشرة في أماكن عديدة وتعمل أكثر من طاقاتها، وفي أحيان كثيرة تعمل بموارد شحيحة وفي بعض الأوقات تكون النتائج مأساوية كما نشهد اليوم في السودان وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن اتساع جدول أعمال مجلس الأمن بالاقتران مع زيادة الإجهاد على البعثات القائمة يمثل تحديا أساسيا لعمل المجلس وجميع الذين لهم مصلحة في نظام أمن جماعي كفؤ. وفوق ذلك كله وردت في تقرير مجلس الأمن لهذا العام التزامات عديدة، وهي بمثابة تذكرة صارخة لما ينطوي عليه من مخاطر عمل الهيكل الأمني الدولي.

ولا يزال الإصلاح الشامل لمجلس الأمن عنصرا هاما جدا في خطة إصلاح الأمم المتحدة الأوسع. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام. اتخذ الأعضاء قرارا هاما تمثل في إطلاق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن بحيث لا تتجاوز تلك المفاوضات شهر شباط/فبراير من العام المقبل. ولكفالة تحقيق ذلك ينبغي لنا جميعا أن نغتنم هذه الفرصة لجعل التقدم الحقيقي أولوية ملحة، وأولوية جديرة باهتمامنا الكامل.

ما هو نوع المجلس الذي تسعى إليه كندا من خلال الإصلاح؟ إنه مجلس أكثر تمثيلا لمناطق العالم وأكثر شفافية في عملياته وأكثر مساءلة أمام الدول الأعضاء التي يخدمها، وأكثر استجابة للتحديات المعاصرة وأكثر شرعية في تكوينه وأكثر فاعلية في أدائه.

واسمحوا لي أن أسجل في المحضر مرة أخرى تأييد كندا الشديد لتوسيع عضوية مجلس الأمن الذي سوف يجعله أكثر تمثيلا ومن ثم أكثر شرعية. ومن المهم للغاية أن نعالج مسألة التمثيل الناقص لأفريقيا في المجلس.

غير أن كندا تعتقد أن أي توسيع يمكن وينبغي له أن يتحقق بطريقة تتواءم مع مبادئ الديمقراطية والمساواة والمساءلة – وبعبارة أخرى، بتوسيع العضوية المنتخبة للمجلس. وبخلاف ذلك، فإن التوسيع لن يحسن من سلطة المجلس، بل سينتقص منها. لهذا السبب سوف نؤيد توسيع عضوية المجلس وستظل كندا تعارض فكرة إضافة مقاعد دائمة جديدة.

واسمحوا لي أن أشدد على أن هذا الموقف غير مرتكز على أي معارضة لأي من الطامحين المعلنين. وبدلا من ذلك فإنه يرسخ اعتقادا مفاده أن استحداث مقاعد دائمة جديدة يقوض مبادئ الإنصاف والمساواة والديمقراطية التي هي أساس المساءلة.

ونعارض استحداث مقاعد دائمة جديدة لأننا نعتقد من الناحية الأساسية أن انتهاج هذا السبيل سوف يقلل من دور الرقابة الهام للجمعية العامة. وفي نهاية المطاف لا يمكن ضمان المساءلة أمام الأعضاء من دون انضباط الانتخابات العادية. وقبل أن يقرر الأعضاء بصورة نهائية بشأن تشكيل المجلس، من المهم أن نلقي نظرة أخرى فاحصة على المنطق الذي ترتكز عليه القضية من أجل استحداث المقاعد الدائمة.

وكثيرا ما يقال أن المقاعد الدائمة الجديدة لازمة لأن الأعضاء المنتخبين لا يمكنهم أن يكونوا فعالين مقابل الخمس الدائمين الذين يتمتعون بمنافع الديمومة في العضوية وحق النقض. نحن لا نتفق مع ذلك القول. وفي الحقيقة أن تاريخ مجلس الأمن حافل بالإنجازات التي حققها الأعضاء المنتخبون، ففي السنوات الأخيرة قاد الأعضاء المنتخبون الطريق إلى فتح الباب أمام قضايا مواضيعية تتعلق مباشرة بولايات حفظ السلام والقرارات المتعلقة بمسائل من قبيل حماية المدنيين والأطفال والصراعات المسلحة والمرأة والسلم والأمن كلها شهادة على مساهمة الأعضاء المنتخبين وستظل

توجه أعمال المجلس لفترة تدوم لوقت طويل بعد انتهاء مدة الأعضاء المنتخبين الذين صاغوها ومغادرتهم المجلس.

ويقال أيضا أن إضافة مقاعد دائمة جديدة أحد العناصر في مجلس أمن شرعي. وبينما تقر كندا بأن الشرعية مرتبطة جزئيا بتكوين مجلس الأمن، تعتقد أن ذلك يمكن تحقيقه على أفضل وجه بضمان أوسع تمثيل ممكن لمناطق العالم، وليس بالتوسيع بصورة دائمة لنطاق الامتيازات والحصانات التي تتمتع بها حفنة من الأعضاء بإضافة حفنة أخرى إليها. ومناقشة مجلس الأمن بشأن تشكيل المجلس لا تزال معقدة وتتضمن أبعادا عديدة، ولكننا نعتقد أنه بتوفير النية الحسنة هناك مجال للتقدم خلال الدورة الثالثة والستين.

وفي الوقت نفسه لا يمكن للجمعية العامة أن تركز على تشكيل المجلس بإهمال أبعاد هامة أخرى في إصلاح مجلس الأمن. وتعتبر كندا أن شرعية مجلس الأمن مرتبطة على أضعف الإيمان بنوعية القرارات التي يتخذها وبمن يتخذ تلك القرارات. فعلى سبيل المثال، هل يقوم المجلس بمنع الحروب ووقفها؟ وعندما لا يتم منعها، هل تتوفر الحماية للمدنيين؟ هل تجري مساءلة المرتكبين بعد وقوع الفعل؟ وفي نظر أضعف الناس في العالم، هذه اعتبارات حقيقية لشرعية المجلس. ولهذا السبب تعتقد كندا أن فعالية المجلس ينبغي أن تكون في لب المناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

وهناك ثلاثة مجالات رئيسية من شأن التغيير فيها أن يزيد من فعالية المجلس وجميعها في متناول أيدينا. أولا، ينبغي تحسين أساليب عمل المجلس لزيادة الشفافية وتوسيع المشاركة من جانب عدد أكبر من الأعضاء، والحد من استخدام حق النقض؛ ثانيا، ينبغي للمجلس أن يتدبر جدول أعماله بطريقة تمكن من إيلاء الاهتمام الفوري للأزمات الطارئة قبل أن تندلع الصراعات، على سبيل المثال، بقيامه بمهمته الوقائية بموجب الفصل السادس من الميثاق. ومما له أهميته أنه يجب على المجلس أن يكفل إدارة أكثر فعالية لأعمال النشر الحالية؛ ثالثا، على المجلس أن يعمل على استكمال إطاره المعياري بغية كفالة أن يكون جاهزا بصورة أفضل للوفاء بمطالب البيئة الأمنية المتطورة والطابع المتغير للصراع المسلح.

وفي الأعوام الأخيرة اتخذ مجلس الأمن خطوات واسعة في تحسين أساليب عمله، مما أسفر عن هيئة أكثر انفتاحا الآن. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ونشيد بالمجلس على زيادة عدد الإحاطات الإعلامية التي قدمها للدول الأعضاء خلال الأعوام الماضية، وخاصة على برنامج العمل الشهري، الذي أثبت أنه مفيد للغاية. ولكن ينبغي أن تصبح هذه الممارسة منتظمة.

كما أن كندا تحث المجلس على زيادة المشاورات مع العضوية الواسعة، على سبيل المثال، بالاستخدام المتكرر والمنظم لتبادل الآراء غير الرسمي، وبزيادة انتظام الإحاطات الإعلامية الموضوعية المقدمة إلى الدول غير الأعضاء في المجلس، بما في ذلك الإحاطات الإعلامية بشأن عمل الهيئات الفرعية.

وعلى وجه الخصوص، ينبغي تعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات ومع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمساهمين الماليين، بحيث يتسنى أخذ آرائهم بعين الاعتبار قبل إنشاء البعثات أو تمديد ولايتها.

ونناشد المجلس تمديد وتعميق ممارسة عقد المناقشات العلنية والمفتوحة، التي تمكن الدول الأعضاء من الإسهام بآرائها وأفكارها عند نظر المجلس في جدول أعمال السلام والأمن الدوليين.

كما أن المجلس سيجني فائدة من النظر الجدي في استعمال حق النقض. وندرك جميعا الأثر المعوق الذي يمكن لاستخدام حق النقض – أو مجرد التهديد باستخدامه – أن يحدثه على مداولات المجلس. وقد شهدنا عدة مناسبات

مؤسفة خلال السنوات الماضية، أدى فيها شبح استخدام حق النقض إلى إضعاف المناقشة وتأخير اتخاذ الإجراء المطلوب. ولكن حق النقض ليس وسيلة لتجنب مناقشة قضايا معينة. ولم يقصد منه على الإطلاق أن يكون كذلك. ولذلك، فإن كندا تؤمن بأن أي استخدام لحق النقض ينبغي تعليله وتبريره بشكل علني. كما نعتقد بقوة أن حق النقض لا مكان له في المداولات بشأن حالات الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب ونحث الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على أن يلتزموا بوضع قيود طوعية على استخدامه في هذه الحالات.

(تكلم بالفرنسية)

وترى كندا أن في وسع هذه التغييرات وغيرها في أساليب عمل المجلس أن تعزز بقدر كبير فعالية المجلس، وفي ذلك تعزيز لشرعيته، ونحن نشجع المجلس على النظر في اتخاذ تلك التدابير في الأشهر المقبلة.

وفي هذا الصدد، تؤكد كندا مجددا على تأييدها القوي للاقتراح الذي قدمته سابقا سنغافورة وكوستاريكا والأردن وسويسرا وليختنشتاين (الدول الخمس الصغيرة) بتقديم مشروع قرار للجمعية العامة. وهذا النص يستحق النظر الجدي فيه ليس في سياق مناقشات توسيع المجلس فحسب بل أيضا بحد ذاته.

كما ترى كندا أنه يمكن القيام بالمزيد من العمل لإنجاح الالتزامات الحالية للمجلس. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يجتاز اختبار الفعالية إذا لم ينظر في المجموعة الكاملة للأزمات الحالية أو إذا لم يتصد لها بطريقة حسنة التوقيت. وفي الوقت نفسه، تتحمل الأمم المتحدة فوق طاقتها. وثمة حاجة عاجلة إلى النظر في كيفية تحسين إدارة الطلب المتزايد للإجراءات التي يتخذها المجلس والقيود التنفيذية الحقيقية التي تواجهها المنظمة على حد سواء. وفي هذا الصدد، تناشد كندا المجلس النظر في وضع مبادئ توجيهية لاستراتيجيات دخول وخروج، على النحو الذي دعا إليه تقرير الإبراهيمي (A/55/305) وتقرير الأمين العام السابق كوفي عنان، المعنون ”لا انسحاب بدون استراتيجية “ (S/2001/394).

وأخيرا، ترى كندا أنه يمكن تحسين شرعية المجلس باستكمال إطاره المعياري ليعكس الوقائع المعاصرة. وتشهد على ذلك حماية المدنيين في الصراع المسلح. وترى كندا أن من الأهمية بمكان تعميق حماية المدنيين والقواعد ذات الصلة وتشغيلها لكفالة أن يواصل المجتمع الدولي المضي من المبدأ إلى الممارسة. وأظهر المجلس أنه يمكن إحراز تقدم حقيقي، ولكن ما زال هناك عمل هام يتعين القيام به. وتتطلب حماية المدنيين مشاركة المجلس المستمرة والمراقبة المتيقظة والمتابعة في الحالات التي تشمل فيها القرارات لغة واضحة بشان حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، تناشد كندا المجلس تنفيذ أحكام القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القراران ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٦٧٤ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح، والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

ومن الأهمية بمكان أن يتمكن المجلس من إبداء الإرادة السياسية والقدرة على الانطلاق من المجموعة الكاملة للوسائل المتاحة له نحو بلوغ هذه الغاية، بما في ذلك باستخدام المراقبة الفعالة وآليات المحاسبة.

وحيثما وجد عمل غير مكتمل، يلزم أيضا استكماله. وفي هذا السياق، نلاحظ أن الأمين العام السابق قدم قبل ثلاثة أعوام مجموعة من الاقتراحات الواقعية والمتوازنة فيما يتعلق باستخدام القوة. وتأخر كثيرا اعتماد هذه الاقتراحات، ونناشد المجلس القيام بذلك العمل بدون تأخير.

وأخيرا، وبينما نمضي قدما بجدول أعمال واسع لإصلاح الأمم المتحدة، علينا أن نكفل أن إصلاح مجلس

الأمن يتصدر نظرنا. والحاجة ماسة إلى التغيير فيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن وزيادة فعاليته على حد سواء، وحان الوقت الآن لإحراز تقدم.

وهذا يعني اتخاذ إجراء مبكر في مجالات أساليب عمل المجلس والإطار المعياري وإدارة جدول الأعمال، إضافة إلى المسألة الهامة المتعلقة بتشكيل المجلس. وحيث يمكن اتخاذ إجراء مبكر، بما يفضي إلى إحراز نتائج ملموسة للدول الأعضاء، ينبغي أن نغتنم هذه الفرصة بوصفها وسيلة لبناء الزخم والثقة نحو تسوية مسألة تشكيل المجلس.

وفي القيام بذلك العمل، علينا أن نسترشد بمبادئ الديمقراطية والشفافية والمحاسبة والتمثيل بوصفها أسس بناء مجلس الأمن الأكثر فعالية. وتتطلع كندا إلى العمل بصورة بناءة مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسائل الهامة في الأشهر المقبلة.

السيد ليو تسن من (الصين) (تكلم بالصينية): بينما تناقش الدول الأعضاء تقرير مجلس الأمن (A/63/2) في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، فإن هذه الدول ستدرك مرة أخرى أن مجلس الأمن مر بعام آخر مزدحم بالعمل ويشكل تحديا. وخلال العام الماضي، واصل مجلس الأمن جهوده الحثيثة، التي غطت مناطق من أفغانستان إلى هايتي، ومن البلقان إلى القوقاز، ومن الشرق الأوسط إلى أفريقيا، ومن مكافحة الإرهاب إلى منع الانتشار، من أجل صون السلام والأمن الدوليين، وإلى حد ما كللت جهود المجلس بالنجاح.

كما عمل المجلس عملا شاقا لاستكشاف سبل تحسين أعماله، ولزيادة شفافيته وتعزيز تفاعله مع الآخرين. وتنص المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة على:

”يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلام والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.“

وبينما تعهد الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بهذه المسؤولية، فإنها تتوقع منه أن يضطلع بمسؤولياته بجرأة وأن يخضع للمساءلة، وهي تتابع عن كثب الأداء اليومي للمجلس بوصفه مقياسها لتحديد مدى اضطلاع تلك الهيئة بمهمتها، على النحو الذي كلفها به ميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال الصين تتمسك برأيها القائل بأن هدف مجلس الأمن ليس خدمة مصالح مجموعة صغيرة من البلدان، بل في الواقع خدمة المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء. وعلى المجلس واجب العمل بجد فحسب، ولا يجوز له أن يكتفي بالرضا عن عمله. إن المجلس إذ يواجه تغيرا شديدا في الحالة الدولية والإقليمية ومشاكل الحرب التي لا تزال تولد المعاناة في بعض المناطق، ينبغي له أن يكرس قصارى جهوده لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها. وستواصل الصين القيام بأقصى جهدها بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن.

صحيح أن أعضاء المجلس يعملون بكد، ولكن مما لا يمكن إنكاره وجود فجوات واسعة بين أداء المجلس وتوقعات حكومات وشعوب الدول الأعضاء.

ولا تزال بعض مشاكل السلام والأمن الدوليين مدرجة في جدول أعمال المجلس منذ سنين عديدة من دون حل. ولا تزال الدول غير الأعضاء في المجلس تواجه صعوبات في الوصول إلى عمل المجلس والمشاركة فيه. كما أن استجابات المجلس وأعماله ليست على الدوام سريعة أو كافية. وفي بعض الأحيان، لا يولي الاهتمام الواجب لآراء الدول.

وقد عرضت على المجلس مرارا وتكرارا بعض المسائل التي لا تقع ضمن ولاية المجلس من حيث الجوهر مما أثار في كثير من الأحيان خلافات بين أعضاء المجلس

تتعلق بأهميتها. ومن دون شك لا يزال هناك مجال كبير للتحسين في عمل المجلس.

والموضوعان، قيد المناقشة في هذه الجلسة، عمل المجلس وإصلاحه، مرتبطان ارتباطا وثيقا. وعمل المجلس عكس التحديات التي تواجهها تلك الهيئة، ولكن في الوقت نفسه، عرى المشاكل فيه. ولا يمكن التصدي لتلك المسائل إلا من خلال إجراء الإصلاح اللازم والجلي. وعلى مجلس الأمن أن يتكيف مع الحالة الدولية الراهنة التي تغيرت بشكل جذري.

ويمكن الوقوف على التغير الرئيسي الأول في هذه القاعة. فخلال السنوات الـ ٦٠ الماضية، تضاعفت عضوية الأمم المتحدة أربع مرات وانضم عدد كبير من البلدان النامية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأمم المتحدة التي أصبحت تمثل القوة الكبرى ضمن أسرة الأمم المتحدة. هذه الحقيقة غيرت أيضا البيئة السياسية لمنظومة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، تقدمت المنظمات الإقليمية، والتعاون الإقليمي، بشكل كبير وأصبحت من الخصائص الرئيسية للعلاقات الدولية بعد الحرب.

وقد أصبحت الأساليب الإقليمية لصون السلم والأمن الدوليين المتوخاة في الفصل الثالث من ميثاق الأمم المتحدة حقيقة واقعة، وهي ركن من أركان تعدد الأطراف. ومن المهم بنفس الدرجة أنه على الرغم من وجود ظواهر غير منطقية وغير عادلة في العلاقات الدولية، إلا أن إضفاء الطابع الديمقراطي وسيادة القانون أصبحا توجها تاريخيا لا يقاوم. كما أصبح التعاون المتعدد الأطراف خيارا طبيعيا للدول لكي تتصدى للتحديات المشتركة.

إن الشعوب إزاء هذا التغير المهم في الوضع الدولي، تجد كل سبب وجيه للتشكيك في منطق إبقاء هيكلية مجلس الأمن على حالها لعدة عقود. ولديها سبب كاف لكي تطلب من المجلس زيادة حجمه وديمقراطيته وشفافيته وأن تتوقع مجلسا مُصلحا ليخدمها بصورة أفضل.

وتدعم الصين بثبات تنفيذ الإصلاحات اللازمة والمعقولة للمجلس. والمسألة الأولوية لهذا الإصلاح هي، وسأقولها مرة أخرى، إيجاد توازن في تمثيله، بما في ذلك التمثيل الجغرافي، بزيادة عضويته. وينبغي لأي إصلاح أن يعطي الأولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية. ولا يمكن إصلاح الخلل الهيكلي الطويل الأجل لمجلس الأمن إلا بالقيام بذلك.

أود أن أكرر هنا بأن أية خطة إصلاح ممكنة لا تدعمها البلدان الأفريقية لن تحصل على دعم الصين. يجب أن يعكس إصلاح المجلس المعايير المقبولة دوليا الخاصة بإضفاء الطابع الديمقراطي وسيادة القانون. وينبغي للإصلاح أن يكفل للبلدان الصغيرة فرصا متزايدة للمشاركة في صنع القرار في المجلس بطريقة أكثر موضوعية وجعل الدول الصغيرة تشعر بأن مجلس الأمن مؤسسة ملتزمة بمساعدتها على حل مشاكلها.

وبالإضافة إلى ذلك، علينا تعزيز مساءلة المجلس من قبل الدول الأعضاء وكفالة أن يجسد عمل المجلس دائما الرغبة المشتركة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء.

وإصلاح المجلس حدث كبير يؤثر على المصالح المشتركة لـ ١٩٢ دولة عضوا. وقد دل القرار ٥٧٧/٦٢ الذي اعتمد خلال الدورة الماضية للجمعية العامة على تصميم الدول الأعضاء التي تقوم بجهود أكبر نحو الإصلاح.

والمفاوضات الحكومية الدولية التي ستبدأ في شباط/فبراير المقبل، ستوفر فرصة هامة للإصلاح. إننا الآن على مفترق طرق رئيسي، وخلال المفاوضات، ستتاح للدول الأعضاء فرصة تفحص التحديات والمشاكل التي يواجهها مجلس الأمن بشكل شامل بهدف وضع خطة إصلاح مجدية.

وقد بينت لنا التجربة أن إصلاح مجلس الأمن ليس لعبة أرقام سهلة. ولا يمكن أن تتم بين عشية وضحاها. وعلى الدول الأعضاء التوصل إلى أوسع تفاهم ممكن من خلال المشاورات المتعمقة. وقد أحطنا علما بأن رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة قد عقد بالفعل اجتماعين للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمجلس الأمن. ونأمل أن تتمكن الدول الأعضاء من الاستفادة بشكل كامل مما لدينا من الوقت الآن والمشاركة بفعالية في مناقشة الفريق وتحقيق نتائج لإرساء أسس متينة للمفاوضات الحكومية الدولية.

السيد باهوغونا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بفرصة المشاركة في هذه المناقشة المشتركة بشأن البند ٩ من جدول الأعمال المعنون ”تقرير مجلس الأمن“ والبند ١١١ من جدول الأعمال المعنون ”التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة“.

نشكر وفد كوستاريكا على عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن للفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨ (A/63/2).

ويلاحظ وفدي أن التقرير لا يزال إلى حد كبير يمثل تجميعا إحصائيا للأحداث، وسردا بسيطا للجلسات والوثائق الختامية. ومن وجهة نظرنا، إن هذا التقرير يجب أن يتضمن تحليلا للقضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس. فالمسائل الضاغطة المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين المعروضة على المجلس، مثل الشرق الأوسط، لا يمكن صرف النظر عنها ببساطة، والقول إنه على الرغم من سبع محاولات من قبل مختلف الوفود على مدى ١٢ شهرا، ”... تعذر على المجلس التوصل إلى الإجماع اللازم لاتخاذ أي إجراء...“. بل يجب تقاسم الأسباب التي أدت إلى عدم تمكن المجلس من التوصل إلى اتفاق.

ويكشف التقرير عن أن نصف الجلسات الرسمية فقط، علاوة على جلسات مشاورات المجلس، عقدت في شكل مفتوح. ويشكل هذا الأمر مؤشرا على الحاجة إلى شفافية أكبر في عمل المجلس. كذلك، على الرغم من أن التقرير يدرج القرارات والبيانات المعتمدة، فإنه لا يشير إلى عدد المرات التي تمت فيها استشارة الدول غير الأعضاء في المجلس المعنية بشكل مباشر بأية مسألة محددة. ربما لا يقدم هذا التقرير إلى العضوية الأوسع مسحا تحليليا عن أنشطة هذه الهيئة المهمة لأن المجلس نفسه لا يزال غير ممثِّل تمثيلا كافيا، كما إن طرائق عمله لا تزال غير شاملة وأنشطته غامضة للغاية.

وشأننا شأن الآخرين نحن على اقتناع بأن العلاج الوحيد هو إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، يشمل توسيعا لفئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة فيه. وهناك عدد قليل يدعي بأن توسع فئة الأعضاء غير الدائمين قد يكون كافيا في حد ذاته. هذا أمر غير واقعي، أثبت التاريخ خطأه. يجب أن نتذكر أنه سبق لنا أن قمنا بتوسيع مجلس الأمن عام ١٩٦٥، بإضافة أعضاء غير دائمين فقط، ومع ذلك تفاقمت مشاكل المجلس. لم يتمكن الأعضاء غير الدائمين من تطبيق أفكارهم لمنع المجلس من تجاوز مجالات تخصصه المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، أو لتحسين عملية صنع القرار فيه أو لضمان الالتزام الكامل بالمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق، أو لتعزيز مشاركة البلدان المساهمة بقوات أو حتى لتحسين فرص الوصول ومشاركة الدول غير الأعضاء، ولا سيما الدول الصغرى. وقطعا لم يكن سبب ذلك تقاعس العديد من الدول غير الأعضاء عن المحاولة. وعليه، فإن انتخاب أعضاء غير دائمين لم ينجح في تحسين فرص المساءلة في المجلس.

وغني عن القول أن التغيير والإصلاح الحقيقيين لن يحدثا إلا إذا أدخلنا أعضاء دائمين جدد، على أساس مبدأ

الانتخاب ومن ثم المسؤولية أمام العضوية الكاملة عن طريق آلية استعراض ملائمة، مع التأكيد على استمرارية الذاكرة المؤسسية وتغذيتها بوجهات نظر وموارد جديدة بحيث تقود إلى أمثل الطرق لصنع القرار وترجمته إلى أفعال. ولن يتسنى مجرد التفكير في كيفية مواجهة المشاكل الحقيقية ولا حتى البدء بتغيير الثقافة السياسية السائدة من دون زيادة العضوية الدائمة. إن المحاولات الهادفة إلى رسم نموذج مؤقت بوصفه حلا تحمل عيوبا متأصلة، إذ أن نموذجا كهذا لا يضيف شيئا سوى زيادة العدد من دون معالجة القضايا وسيكون في واقع الأمر أسوأ الخيارين.

دعوني أجدد هنا مطلبنا بإصلاح مجلس الأمن الذي يتضمن العناصر التالية: توسيع العضوية من الفئتين الدائمة وغير الدائمة، والتمثيل الجغرافي العادل، وقدر أكبر من التمثيل للبلدان النامية بما في ذلك إتاحة فرص أفضل للدول الصغيرة والجزرية وغير الساحلية والضعيفة، والتمثيل المناسب للبلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وإجراء تحسينات شاملة على طرق العمل وإيجاد آلية للاستعراض.

وفي هذا السياق، نرحب بالمقرر ٥٥٧/٦٢ الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. إن ذلك القرار يرى بوضوح عدم جدوى الاستمرار في المشاورات في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية وينص بجلاء على البدء في المفاوضات الحكومية في إطار الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة، على خلفية المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء وفي إطار زمني محدد. بالإضافة إلى ذلك، فإن عبارة ”حتى الآن“ الواردة في الفقرة ”د“ من المقرر المتعلقة بالشروع في المفاوضات الحكومية الدولية، تعني بمنتهى الوضوح أن عملية المفاوضات ليست مطالبة بأن تأخذ في الحسبان أي أنشطة للفريق العامل المفتوح باب العضوية بعد ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وفي حالة ما تمكن الفريق العامل، من أن يفضي إلى نتائج مفيدة وذاك احتمال ضعيف للغاية، فلا بأس من دراستها بوصفها مجرد مساهمة في عملية التفاوض.

وأما فيما يتعلق بالمقرر ٥٥٧/٦٢، يجب أن تُجرى مفاوضات حكومية في الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة، على أساس المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء. فالإطار إذن هو الجلسة العامة الرسمية والطريقة هي المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء وهي معروفة لدى الجميع ويمكن الرجوع إليها في مشاريع القرارات التي قدمت والبيانات التي ألقيت والرسائل التي بُعثت إلى رئاسة الجمعية العامة منذ عام ٢٠٠٥ على أدنى تقدير. أما إذا تطلب الأمر التفاوض بشأن مزيد من الصقل لتلك الأفكار، فمن الممكن أن يتم ذلك في جلسة غير رسمية كما جرت العادة في أي مفاوضات أخرى. لذلك نرفض المقترح الذي تقدمت به المكسيك لإعداد جدول لاجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية بحجة مناقشة الأهداف المنشودة من عملية الإصلاح، وطبيعة الاتفاق والمبادئ التوجيهية والقواعد المنظمة للمفاوضات وجدول عملها وشروطها. كل تلك المسائل غير ذات صلة بالفريق العامل ولا تؤدي إلا إلى إعاقة وتأخير موعد بدء المفاوضات، علاوة على أنها تخرق الولاية المنصوص عليها في المقرر ٥٥٧/٦٢.

كما ذكر رئيس الجمعية العامة في اجتماع الأمس للفريق العامل المفتوح باب العضوية، فمن الأرجح ألا تعقد الجلسة غير الرسمية للجمعية للشروع في المفاوضات الحكومية الدولية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. إننا نجد غرابة في ذلك إذ أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء أيدت عقد الاجتماع في ذلك التاريخ تماشيا مع المقرر ٥٥٧/٦٢. وقد أعرب أكثر من ثلثي الدول الأعضاء التي تكلم ممثلوها بالأمس عن الشك في جدوى الفريق العامل المفتوح باب العضوية في المستقبل. ودعوني أكرر هنا أننا، باتخاذنا للمقرر

٥٥٧/٦٢، اتفقنا جميعا على أن بدء المفاوضات ليس مشروطا بعمل الفريق المفتوح العضوية في المستقبل.إننا نتطلع إلى عقد مبكر للجلسة غير الرسمية للجمعية العامة للبدء بالمفاوضات عملا بالمقرر ٥٧٧/٦٢.

السيد تاراغو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): إن اجتماعنا هنا كل عام في هذه القاعة للنظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن يجب ألا يصرف أنظارنا عن المغزى السياسي لتلك المهمة ومدى أهميتها. فالجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي للمناقشة وصنع السياسات وتمثيل الدول في الأمم المتحدة. وبموجب تلك السلطة المخولة لنا نستعرض ما يقوم به المجلس من أعمال. وفي تلك العملية فإن مجموع أعضاء الأمم المتحدة ومن يعملون نيابة عنهم يربحون حين يتعلق الأمر بصون الأمن والسلم الدوليين.

يمكن قراءة التقرير المعروض علينا (A/63/2) من عدة زوايا، وسأركز هنا باقتضاب على عاملي الشفافية والوصول. ومن بين البيانات الإحصائية الواردة في التقرير، هناك إشارة لعدد الاجتماعات العامة والمشاورات المغلقة للمجلس بكامل هيئته التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إن ذلك ليس أمرا جانبيا ويستدعي بعض الملاحظات، أولها أن مجرد تضمين التقرير إحصائيات كهذه هو في حد ذاته أمر جدير بالملاحظة إذ أنه يوفر أحد المعايير، وإن لم يكن أهمها، لقياس مدى انفتاح المجلس على غير أعضائه. الملاحظة الثانية هي أن المقارنة بين البيانات في الفترتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٧-٢٠٠٨ تظهر تحسنا طيبا في نسبة الجلسات العلنية إلى المشاورات المغلقة. يجب تشجيع ذلك الاتجاه كما تجب الإشارة إلى تطور إيجابي آخر طرأ، وعلى الرغم من أنه لم يتم في الفترة المشمولة بالتقرير، أي عقد جلسة علنية في آب/أغسطس لمناقشة مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2006/507) بشأن طرائق العمل. فلنأمل ألا يستغرق المجلس ١٤ عاما أخرى قبل مواصلة مناقشة تلك المسألة. إن البرازيل ترى في هذه الإيماءات جهدا في اتجاه تحقيق قدر أكبر من الشفافية.

بيد أن كل ذلك غير كاف. ما زالت بعض التدابير ذات المغزى الحقيقي مثل التنفيذ الكامل للمادتين ٣١ و ٣٢ للميثاق، وفتح المجال أمام غير أعضاء المجلس في الهيئات الفرعية وإجراء مشاورات ذات معنى مع البلدان المساهمة بقوات والأطراف الأخرى ذات الصلة، و لم تتخذ تلك التدابير بعد. وإجراء إصلاح شامل وواقعي في آن معا لطرائق عمل المجلس سيكون أسهل إذا وُسعت عضوية المجلس ما أن يصبح التمثيل عادل في المجلس، سيكون أكثر قابلية للشفافية وانفتاحا أمام الدول غير الأعضاء فيه. ومما لا شك فيه أن هيكلا يتسم بمزيد من الديمقراطية سيقود حتما إلى ممارسات أكثر ديمقراطية.

ويقودني هذا إلى التعليق على العلاقة بين إضافة طابع الديمقراطية على الأمم المتحدة – وهي واحدة من أولويات رئيس الجمعية العامة التي نساندها تماما – وعملية إصلاح مجلس الأمن. يعتقد البعض، وآخرون يريدوننا نحن أيضا أن نعتقد، أن الديمقراطية الحقّة ستجد طريقها إلى مجلس الأمن بفضل زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فقط. غير أن زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فحسب لن تحل المشكلة المتمثلة في افتقار المجلس إلى الصفة التمثيلية وافتقار قراراته إلى الشرعية، وهو أمر ما برح يلمسه المرء من عام إلى عام. وذلك سيزيد من حدة الاختلالات القائمة فحسب. وعليه، يجب أن يعول المجلس بالضرورة على الإسهام الدائم للبلدان التي أصبح وجودها في الساحة الدولية أكثر أهمية في بناء وتنفيذ القرارات المطلوبة.

وتؤيد البرازيل توسيع عضوية الهيئة في فئتيها الدائمة وغير الدائمة. والإصلاح الديمقراطي للمجلس لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إضافة أعضاء دائمين ملتزمين بجعله

أكثر شفافية ومساءلة. والهيبة التي يمكن أن تجلبها العضوية الدائمة التي تستمد شرعيتها الكاملة من عملية انتخابية شاقة وتصديق في الجمعية العامة، تجعل أولئك الأعضاء الجدد وكلاء تغيير حقيقيين. وهم سيفعلون ذلك من خلال التصويت وإقناع أعضاء دائمين آخرين.

إن اقتصار الإصلاح على زيادة أعضاء غير دائمين، وإن بدا ديمقراطيا، سيبقي في الواقع على الوضع القائم، لأن هؤلاء الأعضاء يمكنهم الإسهام في اتخاذ القرارات إلا لفترة محدودة من الوقت. والأسوأ من ذلك، والأكثر إخلالا هو التناسب في المجلس بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين. وكما يقولون بالفرنسية: كلما تغيرت الأشياء كلما بقيت على حالها. وهذا ليس ما يحتاج العالم إليه ولا هو ما تريده أغلبية الدول الأعضاء.

ويتعلق جانب هام آخر من الإصلاح المجدي الذي نحتاج إليه بطبيعة مجلس الأمن الموسع العضوية. إننا نريده أن يكون أكثر تمثيلا وأكثر فعالية مما هو عليه الآن. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، لا بد من تحقيق التوازن في تشكيله. فمن جهة، نريد مجموعة متنوعة أكثر من البلدان، ومن جهة ثانية نريد مجموعة أساسية أوسع من البلدان، تكون جاهزة ومستعدة لتحمل المسؤوليات المتراكمة المتعلقة بمهمة صون السلم والأمن الدوليين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نوع الإصلاح الذي تقترحه البرازيل وبلدان كثيرة أخرى من كل المناطق، بما في ذلك الدول الصغيرة. فالدول الصغيرة، على خلاف ما يريد البعض إقناعنا، تعرف جيدا المكاسب التي ستجنيها، وهي تحسين التمثيل في المجلس والوصول إليه. ومن خلال الإصلاح الحقيقي، لن يتاح لها تعزيز احتمال انتخابها كأعضاء غير دائمين فحسب، بل سيكون لها أيضا شركاء في المجلس في جهودها لتعزيز مشاركتها فيه.

إن المطالبة بتوافق الآراء أو التأييد القريب من توافق الآراء لتحقيق إصلاح المجلس يرفع الحاجز إلى مستوى يمكِّن أقلية من أن يكون لها عمليا حق النقض في هذه المسألة. إننا لا نتفق مع هذا الموقف، فهو محاولة لمنع تحديث الأمم المتحدة وينطوي على المخاطرة بجعلها غير ذات أهمية، مما سيشكل خطرا على السلم والأمن.

إن الإصلاح لا يمكن أن ينتظر. وكما تبين الأزمة المالية الحالية، فإن الآلية الدولية للحكم على الصعيد العالمي لا تستجيب بطريقة كاملة لمتطلبات العصر. ومجلس الأمن أحد المكونات الرئيسية لتلك الآلية. وينبغي ألا نؤجل أكثر من ذلك بدء المفاوضات الحكومية الدولية دون شروط على أساس مقترحات الدول الأعضاء، التي أشدد على كونها قدمت رسميا بالفعل. ومعارضو الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن سيستمرون في محاولات التسويف والمماطلة. ومحاولات تعطيل قرارنا الذي اتخذناه في أيلول/سبتمبر الماضي من خلال مناقشات – إجرائية فحسب في ظاهرها – لا ينبغي السماح لها بأن تنجح لأن ذلك ليس ما تنشده أغلبية الوفود. وما تريده هو مفاوضات فعلية تجري قريبا لكي نتحرك بسرعة أكبر ونشارك في الجهود اللازمة لتضييق هوة خلافاتنا الجوهرية إلى أقصى حد ممكن. إنهم مستعدون، ونحن مستعدون.

السيدة العجيل (الكويت): أود أن أتقدم نيابة عن وفد بلادي بجزيل الشكر والتقدير لرئيس المجلس لهذا الشهر، سعادة الممثل الدائم لكوستاريكا، على عرضه تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة، الذي يؤكد فيه أن السنة الماضية شهدت نشاطا ملحوظا في حجم أنشطة المجلس.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة أوشير (منغوليا).

كما أننا نؤيد ما جاء في بيان مندوب كوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ونبارك للدول الأعضاء الجدد غير

الدائمين في المجلس، اليابان وتركيا والنمسا والمكسيك وأوغندا على انتخابهم لفترة العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠.

إن بند مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة يعتبر أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة، إلا أن قضية إصلاح مجلس الأمن ما زالت تراوح مكانها في المناقشات العامة للجمعية العامة على الرغم من مرور أكثر من ١٤ عاما على قرار الجمعية بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه. فعلى الرغم من اتفاق الدول الأعضاء على مبدأ إجراء التغيير والإصلاح، إلا أن الفريق العامل لم يتمكن حتى الآن من التوصل إلى اتفاق حول ماهية التغيير الذي ينبغي إجراؤه.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل حدوث تقدم في مناقشات الفريق، خاصة فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، حيث أصبح هناك توافق شبه عام على كثير من الإجراءات والمقترحات المطلوب إدخالها. ولا يسعنا إلا أن نشيد بهذا التحسن، ونرحب في هذا الصدد بالاتفاق العام على الشروع في مفاوضات حكومية دولية في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة خلال الدورة الحالية للجمعية بهدف تحقيق الأفكار التي ظلت موضوعا لمناقشات عديدة على مدار السنين، آملين أن يتم التوصل إلى حلول توافقية تعزز من دور وفاعلية مجلس الأمن.

ومما لا شك فيه، أن الاتفاق على أي مسألة من المسائل المرتبطة بتوسيع وإصلاح مجلس الأمن، سواء في مرحلة المشاورات أو المفاوضات الحكومية، يجب أن يكون اتفاقا عاما، لضمان التوصل إلى إصلاح حقيقي يحظى بقبول العضوية العامة، مما يسهل من عملية تنفيذه، ويترتب على ذلك أيضا ضرورة مراعاة الشفافية وحسن النية وتجنب أي تحركات منفردة تهدف إلى تحقيق مصالح فردية ضيقة.

وموقف دولة الكويت من مسألة إصلاح مجلس الأمن ينطلق من الثوابت الرئيسية التالية: إن دولة الكويت تدعم إصلاح وتفعيل جميع أجهزة الأمم المتحدة، وعلى رأسها مجلس الأمن، ليتمكن من أداء مهمته الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة وهي صون السلم والأمن الدوليين؛ إن أي تغيير في تركيبة عضوية المجلس يجب ألا يؤثر على كفاءته وفعاليته في اتخاذ القرارات لمواجهة التهديدات والمخاطر الدولية، وذلك لإضفاء مزيد من الشرعية والمصداقية على قرارات المجلس.

وفيما يختص بإصلاح وتحسين إجراءات عمل المجلس وتطوير علاقته مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإننا نؤيد جميع المقترحات الهادفة التي من شأنها إضفاء مزيد من الشفافية والوضوح على عمل المجلس وسهولة تدفق المعلومات ووصولها من وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وندعم الحاجة إلى ضرورة الاحترام الكامل لوظائف وسلطات الأجهزة الرئيسية الأخرى، خاصة الجمعية العامة، وتحديد دور المجلس في بحث المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ونؤكد على ضرورة أن يقوم المجلس باعتماد لائحة إجراءات عمل دائمة لتحسين وتقنين إجراءات وأساليب عمله.

ودولة الكويت تؤيد المحافظة على آلية انتخاب الدول غير الدائمة العضوية في مجلس الأمن وفقا لما ورد في الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لما في ذلك من إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة التي ننتمي إليها في الوصول إلى عضوية المجلس والإسهام في أعماله.

أما فيما يختص بحق النقض، فنرى أهمية وضع حدود وضوابط على نطاق استخدام هذا الحق، منها أن يقتصر استخدامه على المسائل التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق. وفي حال الاتفاق على زيادة عدد المقاعد غير الدائمة، فإن توزيع هذه المقاعد على المجموعات الإقليمية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الزيادة الكبيرة التي طرأت على عدد الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية.

وأخيرا، نؤكد دعمنا لكل الجهود الرامية إلى تعزيز وتقوية أداء مجلس الأمن. ونأمل أن يتم التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف وتضمن أداء مجلس الأمن لمهامه التي نص عليها الميثاق دون أية معوقات.

السيد دبكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا لمجلس الأمن على تقريره بشأن أعماله (A/63/2)، غير أنه لا بد من أن نشير إلى أن هذا التقدير ليس سوى تجميع لمختلف أنشطته، وبالتالي، فهو، إلى حد كبير، يومية إحصائية.

ونحن على قناعة بأن غالبية الوفود تود أن تحصل على وثيقة تحليلية من المجلس تتضمن تحليلا عميقا لمختلف البؤر الساخنة. ويمكن لهذا التحليل المتعلق بحالات دولية معينة أن يشمل عدة وجهات نظر، التي تقدمها مختلف الوفود المهتمة.

ولكي يتوفر لدينا توضيح موجز للمواقف الواردة في التقارير، يمكن أن نسند نصا إلى الوفود كأرضية مشتركة. وهذا سيمكن النهج المعياري من تجسيد مواقف وتقييمات مختلفة. ونعتقد أنه ينبغي للدول الأعضاء في المجلس أن تنظر في هذا الاقتراح.

كما نناشد وفود المجلس أن تنظر بصورة متأنية في الاقتراح الوارد في بيان حركة عدم الانحياز بشأن ضرورة تحسين نوعية تقارير التقييم الشهرية التي تقدمها رئاسات المجلس. وينبغي أن تكون هذه التقارير ذات طابع تحليلي، وأن يتم إعدادها على نحو أسرع.

ويتميز عمل المجلس بتنوع أنشطته وبنود جدول أعماله. وتحاول كل رئاسة استكمال مواضيع جلسات المجلس وجعلها أكثر استكمالا وجوهرية. ونؤيد، إلى حد كبير، عقد جلسات بشأن قضايا آنية لاستخلاص استجابات سريعة للتهديدات والتحديات المعاصرة للسلم والأمن الدوليين، بدلا من إدراج بنود في جدول الأعمال تفرضها، في أغلب الأحيان، أولويات وطنية للسياسة الخارجية.

ولا نزال ندعو المجلس إلى عدم تجاوز اختصاصه من خلال توسيع نطاق جدول أعماله والنظر في مسائل لا تدخل ضمن مجال اختصاصه. فمجالات اختصاص المجلس محددة بوضوح في الميثاق.

ونناقش اليوم إصلاح مجلس الأمن في ظروف جديدة، ذلك أن الجمعية العامة اعتمدت المقرر ٥٥٧/٦٢ بشأن مسألة المفاوضات الحكومية الدولية. وقد أيدت بيلاروس عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ونرى أن الفريق قام بعمل مضن لإحراز تقدم في وضع صيغة محددة لإصلاح عضوية المجلس. ونعتقد أن هذا الفريق لم يستنفد بعد إمكانياته للمضي قدما بإصلاح المجلس، وينبغي أن يحدد الإطار والظروف الملائمة لإجراء المفاوضات الحكومية الدولية.

ويجب أن تُجرى هذه المفاوضات في أجواء تسودها الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء، ويتم فيها السعي على نحو متأن إلى إيجاد نُهج متوازنة لإصلاح المجلس. ويجب ألا نضغط على عملية المفاوضات إذا كانت هناك خلافات واضحة وكبيرة بين مجموعات البلدان المختلفة التي تدعو إلى تطبيق نماذج متباينة للإصلاح.

ويجب ألا تؤدي الصيغة الجديدة لعضوية المجلس إلى انقسام الدول الأعضاء. بل على النقيض من ذلك، ينبغي، إلى حد كبير، أن توحدها للقيام بعمل مشترك من أجل مواجهة التهديدات والتحديات العالمية في مجال الأمن. ويجب تفعيل إصلاح المجلس، أولا وقبل كل شيء، في مجالات مثل زيادة عدد أعضائه وتحسين أساليب عمله.

ونؤمن بأن المجلس يجب أن يظل هيئة مُحكمة ومقتدرة، هيئة بمقدورها الاستجابة على نحو سريع وفعال للتهديدات الناشئة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وفي ما يتعلق بزيادة عدد أعضاء المجلس، لا تزال بيلاروس تطالب بانتخاب عضو آخر غير دائم من مجموعة دول أوروبا الشرقية.

وفي إطار الصيغة الحالية لعضوية المجلس، هناك تمثيل غير كاف لدول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويجب تعزيز تمثيل الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم باعتبارها بلدانا نامية.

وترى بيلاروس أنه يجب علينا أن نركِّز الاهتمام بنفس القدر على أساليب عمل المجلس لما توليه للمسائل المتعلقة بتوسيع نطاق العضوية. وقد طرأت مؤخرا بعض التغييرات الإيجابية مثل، أولا وقبل كل شيء، التغيير المتعلق بزيادة انفتاح عمل المجلس. فعلى سبيل المثال، تم نشر برامج العمل الأولية، وصدرت إعلانات أولية في اليومية بشأن الجلسات والمشاورات الرسمية المقررة، والإحاطات الإعلامية المقدمة للدول غير الأعضاء، والجلسات المفتوحة. وأصبحت أساليب العمل هاته ممارسة متبعة في المجلس، ونحن نرحب بها.

ونحن على قناعة بأن مسألة أساليب العمل تنطوي على ما هو أكثر من وضع نظام داخلي لمجلس الأمن. ويتمثل أحد الشروط المسبقة الأساسية لتحسين عمل المجلس في إيجاد بيئة للانضباط والمسؤولية الذاتيين، لدى تحديد نطاق اختصاصه وإزالة ازدواجية المعايير أثناء اتخاذ القرارات بشأن مسائل هامة.

السيدة الزانوفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الممثل الدائم لكوستاريكا، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه أمام الجمعية التقرير الشامل عن عمل هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة (A/63/2).

ويسرنا أن نلاحظ إحراز بعض التقدم في تحسين أساليب عمل المجلس. وقد ثبت أن مناقشة التقرير السنوي لمجلس الأمن في الجمعية العامة، بعد أن عرضه الممثل الدائم لفييت نام في حزيران/يونيه الماضي، لحظة تاريخية في تحسين تعاون مجلس الأمن مع الجمعية العامة.

ونرحب بما اتخذه مجلس الأمن في السنوات الأخيرة من تدابير لكفالة انفتاحه على غير الأعضاء. فالمناقشات المواضيعية المفتوحة والإحاطات الإعلامية التفاعلية تُعقد الآن على نحو أكثر تواترا. وذلك تطور إيجابي في عمل المجلس، ويجب أن نشجع جهوده لاتخاذ المزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه.

ونرى أن المسائل التي نُوقشت مؤخرا في مجلس الأمن، مثل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحماية المدنيين في حالات الصراع، والأطفال والصراعات المسلحة، والمرأة والسلام والأمن، لا تزال على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي وتتطلب بذل مزيد من الجهود.

ونحيط علما على نحو إيجابي بأن مسألتي تنسيق وتعاون مجلس الأمن مع غيره من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تتم مناقشتهما بصورة منتظمة. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما الممارسة المتمثلة في عقد مناقشات مفتوحة في الأمم المتحدة، بالتعاون مع الهياكل

الإقليمية ودون الإقليمية من أجل زيادة تعميق فهم الحقائق المتعلقة بفرادى الدول الأعضاء.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل جدول أعمال المجلس حافلا في مسائل تتعلق بأفريقيا، والشرق الأوسط، وأوروبا، وأفغانستان، وغيرها من المسائل الهامة. وأحرز بعض التقدم. غير أننا نلاحظ، مع الأسف، أن المجلس لم يرد بصورة مناسبة على التحديات الخطيرة التي تشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن العالميين، لا سيما بشأن حالتي كوسوفو وجورجيا. فبالنسبة لهاتين المسألتين، كشف المجلس عن عجزه عن الاتفاق حتى على إصدار بيانات صحفية، ناهيك عن أن يبلور موقفا مشتركا بشأن جوانب محددة ذات أهمية حاسمة للمجتمع الدولي قاطبة.

وفي بيئة دولية معقدة ومتعددة الأبعاد، هناك براهين قاطعة على ازدياد الطلب على دور الأمم المتحدة في مجالات منع نشوب الصراعات، والوساطة، وحفظ السلام وبناء السلام. ولكي يواجه مجلس الأمن، بصورة مناسبة، التحديات والتهديدات الجديدة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان ويمكن أن تنجم بسهولة عن الأزمات العالمية، ينبغي له أن يتناول المسائل بصورة مختلفة.

يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه لرئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وفريق الميسرين الأربعة، المؤلف من الممثلين الدائمين لبنغلاديش وشيلي وجيبوتي والبرتغال، على التقرير الذي اعتمد في نهاية المطاف بتوافق الآراء في اليوم الأخير من دورة الفريق (A/62/47). ويشمل التقرير التقدم الذي أحرز حتى الآن، ولا سيما خلال دورتيّ الفريق في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، فضلا عن المواقف والاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء. ووضع القرار التاريخي ٥٥٧/٦٢ حدا لمأزق استمر مدة ١٥ عاما، إذ أنه فتح الباب أمام المفاوضات الحكومية الدولية بشأن جوهر إصلاح مجلس الأمن. وعلينا ألا نضيع هذه الفرصة السانحة للتغيير، حتى يصبح لدينا كيان تابع للأمم المتحدة أكثر تمثيلا وشرعية وشفافية لصون السلام والأمن الدوليين.

تؤكد كازاخستان مجددا أن التمثيل العادل للدول الأعضاء في مجلس الأمن يمكن أن يعزز قدرة المجلس على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين على نحو فعال والقيام بدوره في تسوية الأزمات. وينبغي أن يكون لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والبلدان النامية أيضا تمثيل أوسع في مجلس الأمن. وينبغي أن تشارك مباشرة في حل المشاكل الدولية.

تتخذ كازاخستان موقفا قويا حيال توسيع عضوية مجلس الأمن وترى أنه ينبغي أن يشمل كلتا الفئتين، المقاعد الدائمة والمقاعد غير الدائمة؛ ومع ذلك، يستكشف بلدنا خيارات مختلفة للاتفاق على السبيل للمضي قُدُما.

وختاما، يود وفد بلدي توجيه نداء إلى الدول الأعضاء لإجراء المفاوضات بروح من التعاون في البحث عن حل وسط من أجل تسريع عملية إصلاح الأمم المتحدة ككل ومجلس الأمن بصفة خاصة، من أجل مصلحة السلام والتنمية.

السيد دافيدي (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة العامة لإجراء مناقشة مشتركة تتعلق بالبند ٩ من جدول الأعمال بشأن تقرير مجلس الأمن والبند ١١١ من جدول الأعمال بشأن إصلاح مجلس الأمن. أما بخصوص هذا البند الأخير، فتثني الفلبين على الرئيس وتحييه لاهتمامه الخاص بإصلاح مجلس الأمن، ولا سيما في ضوء موضوع رئاسته – أي إضفاء طابع الديمقراطية على الأمم المتحدة.

إن إجراء إعادة تقييم حكيمة وموضوعية ونزيهة للمبادئ الأساسية المتصلة بمجلس الأمن أو التي تؤثر في عمله

تكشف بسهولة عن ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على جميع جوانب عمله – خاصة تكوين عضويته فيما يتعلق بالدول الأعضاء الصغيرة النامية؛ وممارسته لسلطاته، بما فيها إساءة استخدام أو إساءة استعمال حق النقض وقراراته ومقرراته وإجراءاته وأساليب عمله. وأكد تقرير المبادرة النمساوية ٢٠٠٥-٢٠٠٨، بصورة صحيحة تماما على مركز مجلس الأمن ''بصفته مشرعا وقاضيا ومنفذا'' (A/63/69، المرفق، ص ٥). ومما لا شك فيه أنه عندما تتصرف هيئة على هذا النحو، فإن الديمقراطية وسيادة القانون هما، للأسف، الضحيتان على أقل تقدير.

أشكر سعادة السفير خورخي أوربينا ممثل كوستاريكا على عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن: (A/63/2) ونهنئ كوستاريكا على قيادتها لأعمال المجلس خلال ترؤسها له في الشهر الجاري، تشرين الثاني/نوفمبر.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود التي بذلها معالي السيد سرجان كريم، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وأعضاء فرقة العمل، والممثلون الدائمون لبنغلاديش وشيلي وجيبوتي والبرتغال، وبما تحلوا به من صبر وتفان وعمل شاق مهد الطريق وفتح الباب للبدء بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن من خلال اعتماد الجمعية العامة في الساعة الأخيرة من الدورة الثانية والستين للتوصيات التي قدمها الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعني بإصلاح مجلس الأمن، وهي توصيات متجسدة الآن، بصيغتها المعدلة، في مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢.

وفيما يتعلق بالتقرير السنوي لمجلس الأمن، ولئن لم يتغير الشكل، لاحظ وفد بلدي تغييرات طفيفة في بعض المعلومات، مما يشير، بلا شك، السعي إلى جعل التقرير أكثر عمقا وليس مجرد تقرير توثيقي. ومع ذلك، قد ينظر مجلس الأمن في دراسة خيارات أخرى لتحسين تقريره المقدم إلى الجمعية العامة، بما في ذلك شكله، لجعله شاملا وزاخرا بالمعلومات التحليلية. فالتقرير السنوي في شكله الحالي، ليس في الواقع تقريرا، بالمعنى الحقيقي للكلمة. ولا يزال وفد بلدي يتبنى وجهة النظر التي أعرب عنها في وقت سابق خلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن المعقودة في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بشأن أساليب العمل (انظر S/PV.5968)، ومفادها أنه ينبغي للمجلس أن يحيط علما بكيفية عرض مرجع ممارسات مجلس الأمن للمعلومات، وينبغي له أن ينظر في الجمع بين التقرير السنوي والمرجع أو دمجهما معا.

أما بخصوص العملية الجارية حاليا لإصلاح مجلس الأمن، فيؤكد وفد بلدي من جديد دعمه الكامل لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ الذي أشرت إليه آنفا. ومن الواضح أن ذلك المقرر يحدد الخطوات الأولية المفضية إلى إجراء المفاوضات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، ، يبرز وفد بلدي موعدين حاسمين: هما ١ شباط/فبراير و ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٩. فالأول من شباط/فبراير هو الموعد النهائي المحدد في الفقرة (ج) من المقرر لتقديم الفريق العامل المفتوح باب العضوية، من خلال رئيسه، التقرير عن مشاوراته بشأن إطار المفاوضات الحكومية الدولية وطرائقها. والثامن والعشرون من شباط/فبراير هو آخر موعد لبدء المفاوضات الحكومية الدولية، على النحو المطلوب في الفقرة (د) من المقرر.

ومراعاة لهذين الموعدين النهائيين، يجب على الفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يبدأ الآن عمله لكي يتسنى له تقديم تقريره إلى الجمعية العامة في اليوم الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٩ أو قبل ذلك، حتى تتمكن الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة من بدأ المفاوضات الحكومية الدولية في موعد لا يتجاوز ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويجب التحلي بأكبر قدر من الإرادة السياسية الجماعية والتعاون

بحسن نية من أجل الالتزام بالجدول الزمني. وعقد الفريق العامل المفتوح باب العضوية اجتماعه الثاني أمس. ويحدوني الأمل في أن يتمكن من إحراز تقدم أسرع.

مع ذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد وجهة نظره التي أعرب عنها في الاجتماعات الثلاثة الأخيرة التي عقدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية في الدورة الثانية والستين للجمعية، وأعرب عنها أمس في الاجتماع الثاني للفريق نفسه، ومؤداها أن تقديم الفريق العامل تقريره، بموجب الفقرة (ج) من المقرر، لا يمثل شرطا لا غنى عنه لبدء المفاوضات الحكومية الدولية. ولئن كان وفد بلدي بالتأكيد يفضل أن يقدم الفريق العامل المفتوح باب العضوية تقريره ضمن الأجل المحدد، فيجب ألا يمنع رفض الفريق أو عدم قيامه بذلك الجمعية العامة، الهيئة العليا، من بدء المفاوضات الحكومية الدولية، في جلسة عامة غير رسمية، في موعد لا يتجاوز ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

باختصار، الفريق العامل المفتوح باب العضوية أنشأته الجمعية العامة ولا يمكن للجمعية أن تكون رهينة له. وفي العهد الجديد، نجد الكلمات التي تقول ليس العبد أفضل من سيده (الإنجيل المقدس، متى ١٠:٢٤). ويعرف تلامذة القانون القول المأثور إن جدول الماء لا يمكن أن يكون أعلى من منبعه. ومع ذلك، يتعين على الفريق العامل المفتوح باب العضوية الامتناع عن استخدام وجهة النظر هذه ذريعة لعدم العمل بالجدية الكافية. وينبغي ألا يوصم الفريق نفسه بالعار وتُلطخ سمعته بالإخفاق وأن يسجل التاريخ عارا عليه.

أما بخصوص الجوانب الجوهرية لإصلاح مجلس الأمن، فيؤكد وفد بلدي مجددا موقفه، الذي أعرب عنه مرات عديدة من قبل، ومفاده أن إصلاح أساليب عمل المجلس هو الخيار الأقل إثارة للجدل، الذي يمكن تحقيقه على الفور ويجب أن ينظر في ذلك الخيار ويعتمد فورا. وذكرت الفلبين في بيانها خلال المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أنه يجب على مجلس الأمن التقيد بدقة بالإجراءات والممارسات الديمقراطية، وتطبيق الإجراءات القانونية الواجبة الاتباع وضمان الإنصاف والعدل والمساواة لجميع الأطراف المعنية في أساليب عمله – التي أصبحت الآن مركزة أساسا في نظامه الداخلي المؤقت.

من بين العناصر الأساسية لهذه المبادئ التوجيهية المساءلة والارتقاء إلى مستوى الثقة التي أولته إياها الدول الأعضاء وفقا للمادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، والشفافية والعمل بطريقة يمكن التنبؤ بها.

ومع أخذ هذه العناصر في الاعتبار، قدم وفدي التوصيات التالية، التي يود الآن التأكيد عليها من جديد: أولا، يتعين حذف كلمة ”مؤقت“ من عنوان نظامه الداخلي، ثانيا، يتعين تعديل المادة ٣٧ لإعطاء تلك الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، وهي قيد تمحيص المجلس حاليا، الحق في الحضور وإبداء الرأي خلال كل الإجراءات المتعلقة بهذا التمحيص وفي أي عارض قد ينشأ عن هذه المداولات.

ثالثا، ينبغي تعديل المادة ٣٨ لتمكين مجلس الأمن من النظر في المقترحات أو مشاريع القرارات التي تقدمها الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، والبت فيها، والتصويت عليها من دون المتطلب المتمثل في أن يتم ذلك بناء على طلب دولة عضو في المجلس. رابعا، تنبغي زيادة عدد الجلسات، بما فيها الجلسات غير الرسمية، بغية سماع آراء الدول الأعضاء.

خامسا، ينبغي تقديم معلومات كاملة لكل الدول الأعضاء بشأن المسائل التي يتداولها المجلس. ويمكن تحقيق هذا من خلال التقرير السنوي للمجلس، في جملة أمور، بالإشارة

إلى الكيفية التي صوت بها أعضاء المجلس وتعليل أصواتهم وتفسير سبب ممارسة الأعضاء الدائمين في المجلس لحق النقض عندما يكون ذلك هو الحال.

وأخيرا، يتعين أن يقدم مجلس الأمن تقارير دورية أو ملخصات موضوعية إلى الجمعية العامة بشأن المسائل المعروضة على المجلس كل عام، كون التقارير التي تقدم إلى الجمعية العامة تتناول مسائل جرى النظر فيها خلال السنة السابقة.

وبالنسبة لمسألة توسيع عضوية المجلس، يدعم وفدي تماما اقتراح توسيع فئتي العضوية، الدائمة وغير الدائمة، على أساس مبادئ التوزيع الجغرافي أو الإقليمي العادل الذي يعكس الزيادة في عضوية الأمم المتحدة على مر السنوات. وقد يقتضي هذا تطبيق قاعدة التخصيص النسبي أو يتطلب تحقيق توازن نظرا للحقائق الجغرافية السياسية المعاصرة.

إن الأمم المتحدة، بصفتها النموذج العالمي لديمقراطية فاعلة وتشاركية ويؤكد ميثاقها تساوي الدول في الحقوق كبيرها وصغيرها، ينبغي أن تكون لديها مؤسسات تعكس وتحيي بحق ذلك النموذج. ولن يكون تناقضا من حيث المبدأ ونشازا حقيقيا فحسب، بل إجحافا صارخا وظلما، إذا ما أدام الميثاق والنظام الأساسي لعضوية مجلس الأمن، أحد الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة المنوط به صون السلم والأمن أحد أو كل هذه الأوضاع الشاذة.

وبالإضافة إلى التقيد بمبادئ الديمقراطية في الأمم المتحدة وتطبيقها، ينبغي أن تشمل مقترحات إصلاح مجلس الأمن أيضا طرقا ووسائل لتقليص ممارسة الميزات الخاصة القاصرة على قلة بغية تقليل التمييز ضد الأغلبية العظمى للدول الأعضاء والقضاء عليه. وهناك مسألة محددة هي حق النقض في صورته الحالية. ويتطلع وفدي إلى تقييد حصيف لاستخدامه من خلال: أولا، عدم السماح باستخدامه في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وثانيا، عدم السماح باستخدامه إذا كان العضو الدائم المعني طرفا في فعل قيد التمحيص أو في حالة تضارب مصالح.

ويمكننا أيضا إنشاء آلية تحُب حق النقض. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تنسى الدول الأعضاء مطلقا أنه بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، وبغرض كفالة اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة، عهدت الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. سواء اعتبر هذا تنازلا عن جزء من سيادة الدول الأعضاء، كما ورد في كتاب برونو سيما (ميثاق الأمم المتحدة، شرح الجزء الأول، الطبعة الثانية، ٤٤٩)، أو مجرد تفويض للسلطات، تبقى الحقيقة هي أن كليهما يمكن سحبه وأنه يمكن للجمعية العامة أن تلغي حق النقض إذا تجاوزت تلك الممارسة لحق النقض السلطة. وهذه مقترحات عادلة ومقبولة لكفالة تطبيق مبدأ المساواة في السيادة بين كل الدول الأعضاء كما نصت عليه الفقرة ١ من المادة ٢، من الميثاق، والالتزام الصادق به.

ولا يزال هناك جانب آخر للإصلاح، في مجال إضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن. إنه التمييز الواضح والجلي ضد الدول الأعضاء غير الأعضاء في مجلس الأمن في مسألة انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية، الذي يتنافى مع مبدأ المساواة في السيادة بين سائر الدول الأعضاء على النحو الوارد في الميثاق. عند انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية، تمنح كل دولة عضو في مجلس الأمن صوتين: صوت كعضو في الجمعية العامة والثاني كعضو في مجلس الأمن. لا يوجد سبب مقبول ومنطقي لهذا التمييز. بل إن هذا الوضع قد يثير شرا أكبر حيث قد تؤثر به أغلبية بسيطة من أعضاء المجلس الخمسة عشر على النتائج النهائية للانتخابات في الجمعية العامة. وهذا وضع شاذ ينبغي تصحيحه.

وتجدر الإشارة إلى أنه في انتخابات مجلس الأمن نفسه، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، لكل دولة عضو صوت واحد فقط. والأسوأ، أنه على الرغم من المعايير الواردة في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، التي تحدد المؤهلات فقط في المادة ٢ وتمثيل الأشكال الرئيسية للحضارة والأنظمة القانونية الرئيسية في العالم في المادة ٩، يشغل الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن دائما مقعدا في محكمة العدل الدولية، مما يؤدي إلى خلل جسيم في محكمة العدل الدولية ويديم ذلك الخلل. لماذا يحصل الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن على هذه الميزة الخاصة التي قد ينتج عنها انتهاك مستمر لمتطلبات التمثيل؟

إن إصلاح مجلس الأمن يشبه تناول عقار لمرض مزمن. لم يعد بوسعنا تأجيله أو التظاهر بأننا نفعل شيئا حياله لأن المرض المزمن يؤثر بالفعل على المنظمة بأسرها. ويأمل وفدي أن يمضي فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية في مساره ويفي بجدية بالواجبات والمسؤوليات التي أنيطت به بموجب مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ ويلتزم بصدق بالحدود الزمنية الواردة فيه. نتوقع إجراء مناقشات ومشاورات ومفاوضات مكثفة. وستضطلع الفلبين بدورها للمشاركة بقلبها وعقلها وروحها في ميلاد مجلس أمن ديمقراطي مُصلح قبل انتهاء الدورة الثالثة والستين.

السيد سجادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة لعقد هذه الجلسة بشأن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/63/2). وأشكر أيضا الممثل الدائم لكوستاريكا، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على تقديم التقرير إلى الجمعية العامة.

إن الحياد والشفافية والمساءلة والنزاهة متطلبات رئيسية يتعين على مجلس الأمن أن يرسي عليها نهجه في النهوض بمسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق. ولزيادة الشفافية في عمله وتحسين أساليب عمله، ينبغي للمجلس أن يأخذ بجدية في اعتباره أحكام الميثاق ذات الصلة والقرارات التي توضح علاقته بالجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

مر عام آخر من دون إدخال تحسينات كبيرة على تلك المجالات المهمة التي عددتها من فوري. وعلاوة على ذلك، لا تزال ممارسات مجلس الأمن للإبلاغ ومحتويات تقاريره كما كانت في الماضي. والتقرير المعروض علينا، شأنه شأن التقارير التي صدرت في السنوات السابقة، لا يشير إلا للحالات التي بت فيها المجلس بينما لم يتطرق إلى عدم نظر المجلس في حالات كان ينبغي له النظر فيها على جناح السرعة. والجرائم التي يرتكبها الكيان الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، الذي ما زال يشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، هي أمثلة على تقاعس المجلس عن التدخل.

قد تكون هناك آراء مختلفة بين الدول الأعضاء بخصوص كيفية توسيع مجلس الأمن أو كيفية المضي قدما لتحقيق هذا الهدف. وقد تكون هناك أيضا نهج متباينة إزاء ما إذا كانت المسألة مجرد إضافة أعضاء غير دائمين إلى تشكيلة مجلس الأمن أو إضافة أعضاء دائمين وغير دائمين على السواء. لكن هناك خلافات فيما بين الدول الأعضاء بخصوص حقيقة أن المجلس بالتأكيد لا يتجاوب مع احتياجات عالم اليوم وشواغله وواقعه، ومن ثمّ ينبغي إصلاحه من حيث أساليب عمله وعملية صنع القرار فيه، وكذلك تكوينه وهيكله. ونعرف جميعنا، أن مجلس الأمن بشكله الحالي من أكثر الهيئات الدولية مفارقة التي يتطلب إصلاحا شاملا وعاجلا تواكب احتياجات العصر ومتطلباته.

لقد لاحظنا خلال السنوات القليلة الماضية، أنه غالبا نتيجة للمداولات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة، اتُخذت خطوات محددة لتحسين أساليب عمل المجلس. فلقد كانت المناقشة المفتوحة، التي أجراها المجلس في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ (انظر S/PV.5968)، والتي تم فيها تناول مسائل تتعلق بإصلاح المجلس،خطوة أخرى هامة في هذا المجال. لكن، من المعروف بشكل عام، أنه رغم مناشدات الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، لم يتم بعد تحقيق الشفافية والتغييرات الحقيقية في أساليب عمل المجلس وعمليات اتخاذ القرارات.

وفي الفترة قيد الاستعراض، ما زلنا نشاهد حالات عديدة تقاعس فيها المجلس عن القيام بمسؤولياته تجاه الدول غير الأعضاء. وتشمل هذه الحالات، في جملة أمور، زيادة مستمرة في عدد مشاورات المجلس غير الرسمية، أكثر بكثير من الحالات الاستثنائية التي كانت مقصودة منها؛ وتجاهل المجلس المادة ٣١ من الميثاق برفض السماح لغير أعضاء المجلس من المشاركة في المناقشات بشأن القضايا التي تؤثر عليها وعلى مصالحها؛ وحرمان البلدان المعنية من الحق في تقديم إحاطات إعلامية للمجلس بخصوص مواقفها من المسائل التي تؤثر على مصالحها الوطنية مباشرة؛ والتبليغ الانتقائي عن اجتماعات المجلس؛ والفشل في عقد إحاطات إعلامية يومية منتظمة؛ وحرمان الدول التي أثيرت ضدها ادعاءات في صيغ معينة أثناء اجتماعات المجلس من حق الرد. هذا مجرد قليل من الإخفاقات التي لا بد من معالجتها بصورة فعالة إذا أردنا أن تخضع أساليب عمل المجلس لعملية إصلاح جدية.

وحتى مضمون المرفق لمذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2006/507)، الذي يوصي باتخاذ خطوات – مع أنها متواضعة وغير كافية – بهدف تحسين أساليب عمل المجلس، لم ينفذ تنفيذا تاما. فعلى سبيل المثال، ورغم الشرط الوارد في الفقرة ٤٢ من هذه الوثيقة، التي تطالب المجلس بإجراء مشاورات مع

> ”أعضاء الأمم المتحدة عموما، ولا سيما مع الدول الأعضاء المهتمة بذلك، بما فيها البلدان المعنية مباشرة أو المتأثرة بشكل خاص... عند صياغة الوثائق التي من بينها القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية“،

ولم تُبلغ الدول الأعضاء في الجمعية العامة وحتى البلدان المعنية على الإطلاق، في العديد من الحالات، بالمفاوضات أو القرارات أو البيانات التي تؤثر عليها مباشرة، ناهيك عن الطلب منها الإعراب عن آرائها بشأن الوثائق الختامية للمجلس.

وهناك مثال آخر يتعلق بالفقرة ٢٩ من الوثيقة نفسها، التي تنص على

> ”أنه عند دعوة غير الأعضاء إلى التكلم أمام المجلس يجوز لمن لهم اهتمام مباشر بنتيجة دراسة المسألة قيد النظر أن يتكلموا قبل أعضاء المجلس“.

لكن، وفي العديد من المناسبات، امتنع المجلس عن إتاحة الفرصة للبلدان المعنية لتتكلم قبل التصويت وسمح لها بدل ذلك أن تتكلم بعد أن يكون المجلس قد اتخذ قرارا وانتهى الأعضاء من إلقاء بياناتهم. ومن ثمّ، أصبحت قرارات المجلس تعكس أقل فأقل رغبات وآراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. غير أنّ الأمر لم يقتصر على ذلك، ففي العديد من الحالات لا تمثل هذه القرارات حتى الآراء الحقيقية لأعضاء المجلس أنفسهم.

وحيث إنه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يُعهد بصورة رئيسية إلى الجمعية العامة، باعتبارها أكبر هيئة للتداول واتخاذ القرارات والتمثيل في الأمم المتحدة، مهمة التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، نشهد اتجاها مقلقا حيث أصبح

مجلس الأمن يشارك على نحو متزايد في ممارسات سن القوانين ووضع المعايير. وهذا اتجاه يثير الإزعاج ويتناقض مع نص وروح الميثاق ولا بد من وضع حد له وعكس اتجاهه. واللجوء غير الضروري والسريع إلى الفصل السابع والتهديد باستعمال الجزاءات في حالات لا يلزم فيها حتى اتخاذ أي إجراء بشأنها هي مسائل أخرى تثير القلق لدى الدول الأعضاء عامة وقد أضرت بمصداقية ومشروعية قرارات المجلس.

ومع ذلك، وكما لاحظ ممثل كوبا بحق في بيانه بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فإن التدخل المتزايد لمجلس الأمن في صلاحيات الهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة – ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – وهيئاتهما الفرعية، وكذلك الأجهزة التقنية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، هو أيضا مصدر قلق خاص للدول الأعضاء.

والدليل على ذلك هو أن بعض أعضاء المجلس الدائمين قد فرضوا على مجلس الأمن النظر في البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وفي تحرك ذي دوافع سياسية وبتنسيق من عدد قليل من الأعضاء الدائمين، اتخذ المجلس عددا آخر من التدابير التي لا مبرر لها وغير نزيهة ضد البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية. ونؤمن بأن إجراءات المجلس بشأن برنامج إيران النووي السلمي تتناقض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ولا داعي لها. إن برنامج إيران النووي سلمي بالتأكيد ولا يمكن وصفه بأنه تهديد للسلم بأي قانون من القوانين أو حقيقة أو منطق. إنه لا يقع ضمن اختصاصات المجلس.

ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق إصلاح حقيقي لمجلس الأمن إلاّ إذا تناول الإخفاقات السالفة الذكر وعالج بطريقة جدية وذات معنى مسألة التمثيل الناقص للبلدان النامية والإسلامية في المجلس.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أننا سنكون دائما إلى جانب رئيس الجمعية العامة، ونقدم له مساعدتنا المخلصة ودعمنا البناء، في مواصلته العمل على القيام بالمهمة الصعبة بل والهامة أيضا التي أنيطت به – وهي المضي قدما في عملية إصلاح مجلس الأمن.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإشارة إلى أن المكسيك تنظر بارتياح إلى التحسينات التي ظهرت في عرض التقرير الذي يقدمه مجلس الأمن للجمعية العامة هذا العام (A/63/2)، وهي تحسينات ذات منحى تحليلي لأعمال المجلس ولا تقتصر على الوصف. ونشعر بالامتنان خاصة لممثل كوستاريكا، السفير أوربينا، لعرضه التقرير، وأيضا لأعضاء وفد فييت نام لما بذلوه من جهود في هذا الصدد. وكما ذكرنا في مناسبات سابقة، نرى أن الاتجاه الرئيسي لتقرير مجلس الأمن ينبغي أن يكون كذلك، تمكينا للجمعية العامة من التقييم الفعال لنشاط المجلس.

غير أن التقرير بصفة عامة، رغم التقدم المشار إليه، ما زال يعاني من عيوب تشير إليها مختلف الوفود عاما بعد عام وتلقي بظلال من الشك على جدوى هذه العملية. والواقع أن تصنيف البيانات والوثائق الذي ينشره مجلس الأمن في هذا التقرير يقيد كثيرا مناقشة أنشطة المجلس وتحليلها، مما يجعل من هذه الأداة وثيقة وصفية، لا تتيح مجالا للمشاركة البنّاءة من جانب الدول الأعضاء.

وتعزى العيوب الظاهرة في هذا التقرير إلى أساليب عمل مجلس الأمن، التي لا تحدد بوضوح الاتجاه الذي ينبغي أن يتخذه التقرير والتي للأسف تعزز طابعه الوصفي. فقد كان المجلس عادة يتردد في إبلاغ الجمعية العامة عن أعماله.

غير أن وجود هذا التقرير في حد ذاته وتطوره مؤخرا ليصبح وثيقة أكثر ميلا للتحليل يدعوانا للاعتقاد بأن الإرادة العامة ستنجح بمرور الوقت في فرض نفسها على الغموض التقليدي السائد في المجلس. وكما أشرنا في مناسبات كثيرة، سيكون تعزيز شفافية المجلس والصلة بينه وبين الجمعية من بين أهداف المكسيك وهي تبدأ عضويتها في المجلس في المستقبل القريب.

وإضافة إلى تحليل محتوى التقرير، تمكننا هذه الفرصة أيضا من تقييم مسألة إصلاح مجلس الأمن من خلال أنشطة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ونتيجة للمناقشات المعقدة التي دارت خلال الأيام القليلة الأخيرة من الدورة الثانية والستين، قررت الدول الأعضاء أن تعطي دفعة كبيرة لهذا الإصلاح الهام بالموافقة على أن تبدأ الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين أخيرا في إرجاء مفاوضات حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

وقد مكننا هذا الحل التوفيقي، الذي تم التوصل إليه من خلال جهد مشترك للتوصل إلى حل بتوافق الآراء، من تحديد تتابع زمني واضح لبدء المفاوضات الحكومية الدولية في ظروف مقبولة من الجميع. وعن طريق المقرر ٥٥٧/٦٢، اتفقت الدول الأعضاء على أن يواصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية الاضطلاع بوظائفه لكي يحدد الإطار والطرائق التي تجري بها المفاوضات الحكومية الدولية بهدف، وأقتبس من الفقرة (ج) من المقرر، ”إعداد وتيسير“ تلك المفاوضات (انظر A/62/47، الفقرة ٢٣(ج)). وبعد ذلك، سيعرض رئيس الفريق العامل نتيجة هذه المشاورات على الجمعية، ممهدا بذلك الطريق لبدء المفاوضات الحكومية الدولية في شباط/فبراير ٢٠٠٩ في جلسة غير رسمية للجمعية العامة.

ونحن على ثقة من أن ذلك القرار التاريخي والاحترام للمواعيد الزمنية الواردة فيه سوف يساعدان على تحقيق إصلاح يمثل الإرادة العامة تمثيلا حقيقيا ويجسد أوسع اتفاق سياسي ممكن بين الأطراف.

وتعرب المكسيك عن التزامها الراسخ بهذه العملية وبضرورة البدء في هذه المفاوضات في جو من الثقة والاحترام المتبادلين، وبدون عجرفة. ولهذا السبب، اقترحنا بالاشتراك مع وفد جمهورية كوريا جدولا زمنيا للاجتماعات المقبلة للفريق العامل المفتوح باب العضوية يرمي إلى تيسير المناقشات للمبادئ والإجراءات التي تقوم عليها المفاوضات الحكومية الدولية، بهدف التوصل إلى اتفاق ثابت على البارامترات. ولدينا اقتناع بأن احترام التتابع الزمني الوارد في المقرر ٥٥٧/٦٢، كما نوه بذلك رئيس الجمعية العامة بالأمس، سيجعل في إمكاننا تحقيق إصلاح لمجلس الأمن يمثل مصالح جميع الدول الأعضاء تمثيلا حقيقيا.

وإصلاح مجلس الأمن مسألة بالغة الأهمية لإصلاح هذه المنظمة، وينبغي أن يُفهم ضمن إطار أهدافها الواسعة. ولذلك سوف يدعو وفدي إلى إصلاح شامل للمجلس لتحسين أساليب عمله وكفاءته وفعاليته، بهدف النهوض بنظام الأمن الجماعي وإضفاء مزيد من الشرعية عليه، مع أخذ أوسع اتفاق سياسي ممكن بين الأطراف دائما بعين الاعتبار.

ولكي نحقق ذلك الهدف ونصنع مجلسا ممثلا للتوازنات العالمية المعاصرة تمثيلا فعليا، تحبذ المكسيك توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين في المجلس، مما يجعل في مقدور عدد أكبر من الدول أن تشارك فيه، وخاصة الدول الصغيرة والتي لم تشترك قط في أعماله. ومن نفس المنطلق، نرى أن الزيادة في عدد المقاعد الدائمة من شأنها أن توجد تباينات جديدة وتمييزا جديدا داخل المنظمة وأن تؤثر في فعالية عمل المجلس.

وإضفاء الطابع الديمقراطي والمساءلة هما في نظر وفدي عنصران أساسيان في أي إصلاح لمجلس الأمن، مع احترام التوزيع الجغرافي العادل للدول المشاركة في تلك الهيئة على الدوام. ولذلك فإننا لا نزال نؤيد استحداث مبدأ إعادة الانتخاب، الذي من شأنه أن يضمن مزيدا من تواتر وجود أكثر الدول استعدادا لأداء دور نشط في بنود جدول أعمال المجلس ويساعد بالتوازي على ضمان المساءلة من جانب الأعضاء غير الدائمين.

إننا مقبلون على مرحلة جديدة في تاريخ الإصلاح، وينبغي أن نرحب بها في التزام وبحذر. و إذا أردنا التوصل إلى نجاح عملية الإصلاح فسيكون أساسيا في هذا الصدد عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية لتحديد إطار وطرائق المفاوضات الحكومية الدولية التي ستبدأ في وقت قريب.

وتعرب المكسيك عن التزامها تجاه إصلاح مجلس الأمن، ونؤكد للجمعية مرة أخرى استعدادنا الكامل للمشاركة في المشاورات التي قد تراها الرئاسة ضرورية وللتعاون بروح من الإيجابية والتصميم في تصميم العملية التي ستمكننا من المضي قدما في هذه اللحظة الحاسمة بالنسبة لمستقبل المنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا بذلك إلى آخر المتكلمين في المناقشة المتعلقة ببند جدول الأعمال لهذا الصباح. وسنواصل المناقشة صباح غد الساعة ١٠/٠٠.

وقد طلب أحد الممثلين أن يتكلم في ممارسة لحق الرد. وأذكّر الجمعية بأن البيانات التي يُدلى بها في ممارسة لحق الرد مقصورة على عشر دقائق للبيان الأول وعلى خمس دقائق للبيان الثاني وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل المغرب.

السيد شبار (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بالنظر إلى تأخر الوقت، أستميح الجمعية عذرا ولن أطيل.

مرة أخرى تعطينا الجزائر عامدة وجهة نظر متحيزة وضيقة بشأن مسألة الصحراء. وهذه المرة، توشك وجهة النظر هذه أن تكون مضحكة، حيث تمضي في تفسير انتقائي للحالة عن قصد، ينطوي ذاته على سوء النية الذي اعتدناه، للأسف، من هذا البلد المجاور.

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء، يود وفدي أن يشير إلى أن مجلس الأمن عاكف على هذه المسألة واتخذ ثلاثة قرارات أساسية وموضوعية بشأنها. أولا، أحاط المجلس علما باقتراح الحكم الذاتي الذي قدمته المغرب ورحب بالجهود الجدية ذات المصداقية التي بذلها بلدي لإعداد ذلك الاقتراح. ثانيا، دعا المجلس الأطراف إلى الانخراط في مفاوضات مضمونية في سبيل التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية لخلافاتها. ثالثا، طلب المجلس من الأطراف أن تتحلى بالواقعية وبروح التوفيق من أجل تحقيق التقدم صوب الحل النهائي لهذا النزاع الإقليمي.

ويسعدنا أن الجمعية العامة، بقرارها ١١٦/٦٢ لعام ٢٠٠٧، والآن بمشروع القرار A/C.4/63/L.7 في اللجنة الرابعة، تتشاطر نفس النهج الذي أقره مجلس الأمن وتتمسك بالطريق الموصى به حتى تحسم مرة وإلى الأبد نزاعا إقليميا استمر فترة أطول مما ينبغي. ويود وفدي أن يشدد أيضا على أن الدينامية الحالية – التي انطلقت عمليا بالمقترح المغربي، رغما عن البلد الجار – أدت إلى أربع جولات من المفاوضات تمخضت فيما بعد عن العملية التي تحظى حاليا بالدعم التام من المجتمع الدولي.

لقد بلغنا مرحلة حاسمة في معالجة الأمم المتحدة لهذه المسألة. ويقع على عاتق المجتمع الدولي سياسيا وأخلاقيا واجب مساندة العملية والتشجيع عليها بصورة تامة، لأنها

تتعلق بالاستقرار في منطقة تجابهها اليوم تهديدات جديدة مثل الإرهاب. وإن بلدي يظل منخرطا بهمة في البحث عن حل سياسي لهذا النزاع، وفقا لقرارات مجلس الأمن التي تشاطر الجمعية العامة الآن فحواها.

وفي ظل ذلك يحدونا الأمل أن تكف الجزائر مرة وإلى الأبد عن نفاقها الذي اتصف به دائما موقفها في هذا النزاع الإقليمي. وإننا نؤمن بأن محاولة تضييع كل فرصة جدية سانحة للتسوية ليست السبيل الأفضل نحو تحقيق الحل الذي يتوق إليه المجتمع الدولي بشدة. وليست السبيل إلى تحقيق الاتحاد المغاربي المتصالح فيما بين أعضائه والجاهز للتصدي للتحديات التي تتمثل اليوم في الديمقراطية وبناء فسحة من الرخاء المشترك. ذلك هو النداء الذي توجهه المملكة المغربية اليوم إلى الجزائر.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.